هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية

(المؤدي إلى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية أو بكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية)

معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 12–16 فبراير 2017

HC094-C2-R094

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية.....2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 8
2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 18
3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....31
4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 42
5. الاستنتاج 51

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من اجل تلبية الحاجة الى وجود نظام صارم لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إنَّ من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية

أُجريت عملية مراجعة البرامج الأكاديمية لجامعة (Bangor) في مجال إدارة الأعمال، والتي يقدمها معهد الدراسات المصرفية والمالية بالبحرين (BIBF) من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وتم إجراءُ الزيارة الميدانية على مرحلتين، قام بالزيارة الأولى ممثلٌ عن لجنة المراجعة خلال الفترة من 25 إلى 27 يناير 2017، حيث قام بزيارة جامعة (Bangor) الواقعة في مدينة (Wales) في المملكة المتحدة، والتي يتم تقديم وتدريس مؤهلاتها من قبل مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية التابع لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، في حين قام بالزيارة الثانية جميع أعضاء لجنة المراجعة خلال الفترة من 12 إلى 16 فبراير 2017، والتي كانت في مقر معهد الدراسات المصرفية والمالية في مملكة البحرين. وقد تمَّ إجراء هذه الترتيبات نظرًا لطبيعة ونوعية البرامج المقدمة في المعهد، والتي تحتاج إلى إجراء ترتيبات بين المؤسستين فيما يتعلق بطريقة تقديمها وضمان الجودة الداخلية لها. والبرامج التي تم مراجعتها أثناء هذه الزيارات هي: (برنامج الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية، والذي يؤدي إلى الحصول على بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، أو الحصول على بكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية، وبرنامج الدبلوم في المحاسبة والدراسات المالية، والذي يؤدي إلى الحصول على بكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية، وبرنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي، والذي يؤدي إلى الحصول على بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية). ويتمكن خريجو الدبلومات الثلاثة حاليًا من الانتقال مباشرة إلى السنة الثالثة للبكالوريوس المتعلق بتخصصهم لدراسته في جامعة (Bangor).

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في أبريل 2016، بإخطار معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بأنه سوف يخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه. واستعدادًا لهذه العملية، قام المعهد بعملية تقييم ذاتي لهذه البرامج الأكاديمية؛ قدم على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتها، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 16 أكتوبر 2016.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية الخاصة بالمالية، والصيرفة، وإدارة الأعمال، والتمويل الإسلامي والمحاسبة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية، وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

يتضمن هذا التقرير تفصيلًا لعملية المراجعة، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية، والذي يؤدي إلى الحصول على البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية، أو بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية المقدمين من قبل جامعة (Bangor)، وذلك بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء.

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل).

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن يستفيد معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية والذي يؤدي إلى الحصول على بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية، أو إلى بكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإنَّ من حق المعهد أن يقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على المعهد أن يقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لكل من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وجامعة (Bangor) على الطريقة المتعاونة التي ساهمت بها كلتا المؤسستين في عملية مراجعة البرامج الأكاديمية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه كل من أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين في الجامعة، فضلا عن أداء موظفي معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

ج. نبذة عامة حول معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)

تأسس معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في العام 1981، بغرض تقديم التعليم والتدريب اللازمين لدعم القطاعين المالي والمصرفي في مملكة البحرين، ويطرح المعهد مجموعة كبيرة من البرامج تضم الدورات الدراسية القصيرة، والبرامج المتخصصة، والبرامج المهنية، فضلا عن البرامج الجامعية، وبرامج الدراسات العليا، وتتمثل رؤية المعهد في "أن يكون الوجهة المختارة لتطوير المهنيين في قطاع الأعمال"، واما رسالتة فتتمثل في "المساهمة في أن تكون البحرين مركزًا ماليًّا على المستوى الإقليمي من خلال تقديم الجودة، والقيادة الفكرية، والقيمة" من خلال جعل المعهد كمركز للتميز، ويتكون الهيكل التنظيمي للمعهد من ستة مراكز، منها مركز الدراسات التنفيذية والأكاديمية، وهو المسئول عن طرح الدبلومات الخاصة بجامعة (Bangor) والتي تم اعتماد جودتها من قِبل الجامعة نفسها، كما أنها تؤدي إلى الحصول على درجة البكالوريوس من الجامعة؛ مما يعني بدوره أنه يمكن لخريجي دبلوم الصيرفة والدراسات المالية إحراز تقدمٍ بالانتقال مباشرة إلى السنة الثالثة من بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية أو بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية بالجامعة. ومن الجدير بالذكر، أنه وفقًا لترتيبات التدقيق بين الجامعة والمعهد، والتي تعود إلى العام 2004، فإنَّ الإجراءات واللوائح الخاصة بالجامعة يتمُّ على أساسها إدارة العمليات في المعهد؛ بناء على الإجراءات المعتمدة، حيث تتحمل الجامعة المسئولية الكاملة عن المعايير الأكاديمية وضمان جودة التعلم في الدبلومات الثلاثة التي يطرحها المعهد. وأثناء الزيارة الميدانية، كان هناك (13) موظفًا أكاديميًّا يعملون في مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية؛ (5 منهم يعملون بدوام كامل، و8 يعملون بدوام جزئي)، بالإضافة إلى (8) موظفين إداريين يعملون جميعًا بدوام كامل. وكان العدد الإجمالي للطلبة الملتحقين بالدبلومات الثلاثة وقت إجراء المراجعة (168) طالبًا.

د. نبذة عامة حول الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية (المؤدي إلى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية، أوبكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية)

تم طرح دبلوم الصيرفة والدراسات المالية لأول مرة في العام الأكاديمي 2004–2005، من قِبل مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية التابع للمعهد، وبالشراكة مع جامعة (Wales)، والتي تتبعها جامعة (Bangor) بوصفها إحدى مؤسساتها التأسيسية. وقد أسفر هذا التعاون عن الاتفاق بالتقدم إلى السنة الأخيرة من برنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، أو بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية بجامعة (Bangor)، أو بمعنى آخر، فإنَّ الطلبة الملتحقين بهذا البرنامج سوف يحصلون على شهادتين هما: (دبلوم الصيرفة والدراسات المالية) و(بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية) أو (بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية)، وكلتاهما من جامعة (Bangor). وفي وقت الزيارة الميدانية، كان هناك أربعة من أعضاء هيئة التدريس يعملون بدوام كامل، وستة يعملون بدوام جزئي، ويساهمون جميعا في تقديم البرنامج. وكانت الدفعة الأولى من دبلوم الصيرفة والدراسات المالية للعام الأكاديمي 2006–2007، تتألف من (64) طالبًا، في حين كانت الدفعة الأولى من خريجي بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية تتألف من (49) طالبًا مقابل ثمانية طلاب تخرجوا من بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية. ووفقًا للإحصاءات التي قدمها المعهد أثناء الزيارة الميدانية، كان هناك (73) طالبًا مسجلين في برنامج الدبلوم للعام الأكاديمي 2016–2017.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية المؤدي إلى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية أو بكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 تتمثل رؤية معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، في أن يكون المعهد "الوجهة المختارة لتطوير المهنيين في مجال الأعمال" في مملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي، والتي تتميز فيها البحرين بمكانتها كمركز مالي مرموق. وسوف يتحقق هذا من خلال رسالة المعهد التي تنص على "تقديم الجودة، والقيادة الفكرية، والقيمة، من خلال تقديمه لنطاق واسع من برامج التنمية المهنية المرتبطة بالوظائف، والتي لها تأثيرٌ مهني مستمر مدى الحياة، ويتحقق ذلك من خلال الشراكات العالمية، والبيئة المحفزة للتعلم، والطرائق المبتكرة في تقديم البرامج؛ مما يلهم الجهات ذات العلاقة الثقةَ بما يقدمه المعهد". ويتاح لأعضاء هيئة التدريس والطلبة الاطلاع على النصوص الخاصة برؤية المعهد ورسالته، من خلال الموقع الإلكتروني للمعهد، أو من خلال الكتيب الإرشادي. علاوة على ذلك، فقد درست اللجنة الأهداف العامة والتفصيلية لبرامج كل من دبلوم الصيرفة والدراسات المالية، وبكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، وبكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية. وقد وجدت اللجنة أنها مناسبة لنوعية ومستوى كل مؤهل علمي منها. والأهداف العامة والتفصيلية لكلا المؤهلين تم صياغتهما على نحو جيد، كما أنهما متفقتان تماما مع ما تنص عليه كل من رسالة ورؤية المؤسسة. علاوة على ذلك، يوجد أيضا إطارٌ واضحٌ للتخطيط الأكاديمي في المعهد، يُسهل الانتقال الى السنة الثالثة للبكالوريوس؛ ويوفر كذلك بديلا للطلبة الذين لا يرغبون في مواصلة دراستهم لنيل البكالوريوس بسبب أمور مرتبطة بالعمل أو مرتبطة بالالتزامات الأسرية. ولقد قام مجلس إدارة المؤسسة بإصدار القرار الخاص بدراسة السنة الثالثة من البكالوريوس في المعهد؛ بناء على الطلبات المقدمة من قبل أولياء الأمور والطلبة. ومن خلال المقابلات مع كبار المديرين، والموظفين الأكاديميين، وكذلك من خلال مراجعة الأدلة المقدمة، تؤكد اللجنة على أنَّ الأهداف العامة لدبلوم الصيرفة والدراسات المالية، والذي يؤدي إلى الحصول على البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية، أو البكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية، هي أهدافٌ ملائمة لنوع ومستوى المؤهل العلمي لبرنامج دبلوم الصيرفة والدراسات المالية المقدم من قِبل المؤسسة. وتقدر لجنة

المراجعة وجود إطار أكاديمي واضح لدى البرنامج؛ يتضمن أهدافه وغاياته التي تتسم بالوضوح، وتساهم في تحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها.

1.2 تم هيكلة منهج البرنامج بطريقة تُمكن الطلبة من الحصول على دبلوم الصيرفة والدراسات المالية خلال عامين أكاديميين، ثم التقدم إلى العام الثالث للحصول على البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية أو البكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية من جامعة (Bangor). ويتألف دبلوم السنتين من (16) مقرراً دراسي مقسما إلى (8) مقررات إلزامية في السنة الأكاديمية الأولى، تليها (8) مقررات دراسية (6) مقررات إلزامية، ومقررين اختياريين في السنة الأكاديمية الثانية. وقد درست اللجنة الخطة الدراسية الخاصة ببرنامج دبلوم الصيرفة والدراسات المالية، ولاحظت أنه برنامج مستقل، يزود الطلبة بالمعارف والمهارات والكفاءات اللازمة للحصول على شهادة الدبلوم، وفي الوقت نفسه يقوم بإعدادهم للانتقال إلى السنة الثالثة للبكالوريوس في جامعة (Bangor)؛ وقد تأكد ذلك خلال جلسات المقابلة التي أجريت مع الطلبة والخريجين في كل من المعهد والجامعة. ومن ثمَّ يستطيع خريجو برنامج الدبلوم مواصلة دراستهم بالانتقال إلى السنة الثالثة لبكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، أو بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية في الجامعة. وتلاحظ اللجنة وجود تحيز أكبر في برنامج الدبلوم نحو إعداد الطلبة لبكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية. كما تلاحظ اللجنة أيضا أنَّ جميع المقررات الاختيارية الأربع المقدمة في برنامج الدبلوم هي مقررات متعلقة بالتمويل الإسلامي. علاوة على ذلك، فإنه عند عقد مقارنة بين مواصفات المنهج الدراسي لبرنامج الدبلوم مع المنهج الدراسي المقدم في السنة الأولى والثانية لبرنامج بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية في جامعة (Bangor)، فإنه يتضح اتساع المنهج الدراسي لبرنامج البكالوريوس بشكل أكبر بكثير من برنامج الدبلوم، ففي حين تُخَصَّصُ ستُ مقررات دراسية إلزامية لدراسة إدارة الأعمال بشكل أساسي في منهج برنامج البكالوريوس، فإنه تُوجد أربعُ مقررات إلزامية تُخَصَّصُية لدراسة إدارة الأعمال في منهج برنامج الدبلوم. وقد أثار قلقَ اللجنة أيضا أثناء مقابلة الطلبة تسليطُ الضوء على العدد المحدود من المقررات الدراسية الاختيارية خلال أول سنتين لهم في المعهد، خلافا لجامعة (Bangor)، التي تقدم خيارات عديدة للمقررات الاختيارية. ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية أن يوسع من نطاق المقررات الدراسية الاختيارية التي يتم تقديمها للطلبة خلال أول سنتين من الدراسة في المعهد، لمراعاة احتياجات الطلبة الذين يواصلون دراساتهم في بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية

الذي يقدم لهم هناك. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الموظفين الأكاديميين والطلبة، علمت اللجنة بوجود ثلاث مقررات إلزامية تمثل متطلبات مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين، وهي اللغة العربية، وحقوق الإنسان، وتاريخ البحرين. ومن خلال جلسات المقابلات، أكدت اللجنة أنَّ المقررات الثلاث المذكورة أعلاه يتمُّ تقديمها خلال السنة الأولى والسنة الثانية، ولقد لاحظت اللجنة أن هذه المقررات لا تندرج ضمن وثيقة المواصفات الخاصة ببرنامج دبلوم الصيرفة والدراسات المالية. ولهذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على المركز تعديل وثيقة المواصفات الخاصة بدبلوم الصيرفة والدراسات المالية؛ لكي تنصُّ بوضوح على الثلاث مقررات العامة الإلزامية التي يتم دراستها بناءٌ على طلب مجلس التعليم العالي. وأثناء الزيارة الميدانية، درست اللجنة هيكل المنهج الخاص ببكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، وبكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية، ولاحظت أن معظم المقررات الدراسية المقدمة في السنة الثانية، وبعض المقررات المقدمة في الفصل الدراسي الثاني للسنة الأولى هي مقررات مكملة لمقررات دراسية أخرى تقدم كمتطلبات مسبقة لها، ومن أمثلة هذه المقررات المكملة مقرر التحليل المالي (ACC1102)، ومقرر الإدارة والتنظيم (MGT2102)، ومقرر الطرق الكمية – الجزء الثاني (QM1102)؛ مما يعكس مسار التقدم عبر الخطة الدراسية. وقد فحصت اللجنة مواصفات البرنامج، وملفات المقررات الدراسية وأشارت – مع التقدير – إلى أنَّ المنهج الدراسي للبرنامج يقدم القدر المطلوب من المقررات الدراسية، والذي ييسر عملية التقدم من مقرر إلى آخر على مدار سنوات البرنامج، كما يقدم قدرًا ملائمًا من العبء الدراسي الواقع على عاتق الطلبة. وتلاحظ اللجنة من خلال الخطة الدراسية أنَّ البرنامجَ لا يشتمل على عنصر التعلم القائم على العمل. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أنه يوجد اقتراحٌ لتقديم أماكن للتدريب من خلال مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية خلال العام 2017، كما تمَّ التأكيد من خلال المقابلات مع كبار المديرين على أنه قد تم تكليف أحد الموظفين بوضع برنامج ذي ساعات معتمدة للتدريب العملي حتى يتم تقديمه خلال فصل الصيف. وقد أعرب أرباب الأعمال الذين أجريت معهم مقابلات عن الحاجة الملحة إلى تقديم برنامج للتدريب العملي، وعن استعدادهم لتوفير فرص مجدية للتدريب العملي بمجرد إدخاله في البرنامج. ومن ثم تحثُّ لجنة المراجعة على أن يواصل فريق البرنامج وضع خططه المتعلقة بإدخال عنصر التعلم القائم على العمل ضمن مقررات البرنامج.

1.3 لدى المنهج الدراسي معايير ومستويات ملائمة تساهم في الإعداد الجيد للطلبة؛ من أجل مواصلة تقدمهم إلى السنة الثالثة لبرنامج البكالوريوس في جامعة (Bangor). كما تلاحظ اللجنة وجود أدلة واضحة تشير إلى عمق المنهج واتساعه على مستوى جميع المقررات الأساسية والاختيارية. وتتبع جميع المقررات الدراسية النموذج نفسه في طرح مواصفاتها، حيث يشتمل على رقم المقرر الدراسي، ومسمَّاه، وعدد الساعات المعتمدة له، وعدد ساعات الاتصال مع أعضاء هيئة التدريس، وجدول للمواضيع التي ستدرس، والمتطلبات المسبقة، والأهداف، ومخرجات التعلم المطلوبة منه، والمواد المستخدمة في التعليم (الكتب الدراسية، والمواد التكميلية) فضلًا عن أساليب التقييم. وقد درست اللجنة جميع ملفات المقررات الدراسية، ولاحظت أن مواصفات بعض المقررات الدراسية مثل مبادئ الإدارة (MGT1101)، والإدارة والتنظيم (MGT2102) مازالت تشير إلى المصادر الإلكترونية لجامعة (Wales)؛ مما يشير إلى عدم تحديثها بشكل منتظم لبعض الوقت، على الرغم من وجود كتب دراسية جديدة تم إقراراها. علاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ تصميم المقررات الدراسية يعكس اعتمادها بشكل مفرط على الكتب الدراسية، حيث تمَّ وضع المنهج الدراسي وفقًا لفصول الكتب الدراسية المقررة في النسخ الامريكية، باستثناء استخدام (Robbins و Coulter)، وهو نسخة دولية عربية. وهذا الاعتماد الكبير على الكتب الدراسية الدولية لتوجيه محتوى المقررات الدراسية يثير القلق حول ادماج العنصر المحلي في مواضيع المقررات الدراسية وفقًا لما يناسب مملكة البحرين والمنطقة الخليجية، حيث إنَّ معظم المواد الدراسية مأخوذة تقريبا بشكل حصري من المصادر الإلكترونية للكتب الدراسية. وهذا بدوره يؤدي الى ان الممارسين الذين يُدرِّسون البرنامج، ويعملون بدوام جزئي سيقدمون خبرتهم العملية بصورة عشوائية وليست متدرجة في مناهج المقررات. ومن ثم، تحث اللجنة على أن يقوم فريق البرنامج بإدراج الخبرة العملية بطريقة منهجية ضمن المقررات الدراسية لبرنامج الدبلوم. وعلى الرغم مما سبق ذكره، تلاحظ اللجنة من خلال المقابلات مع الموظفين الأكاديميين والطلبة، وجود بعض الاستثناءات فيما يتعلق باعتماد المنهج الدراسي على الكتب الدراسية، حيث توجد بعض المقررات مثل مبادئ التسويق (MKT2101) التي تركز في تطبيقاتها على قطاع الخدمات المالية المحلي والإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة المقدمة إلى استخدام نموذج محاكاة "غرفة المعاملات التجارية"، في تقديم بعض المقررات الدراسية مثل تحليل المخاطر (BAK2102)، والمال والاقتصادي الكلي (ECO1102)؛ لكي تحاكي النشاط المالي وتربطه بمحتوى المقررات الدراسية. وقد أكد الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات على

حداثة المواد الدراسية المقدمة لهم ضمن مواصفات المقررات الدراسية، والتي بدورها توزع عليهم في المحاضرة الأولى، كما أشاد الطلبة بالجهود التي يبذلها الموظفون الأكاديميون في تدريسهم لبعض المقررات الدراسية باستخدام نموذج محاكاة "غرفة المعاملات التجارية". وعلى الرغم من تقدير اللجنة للمنهج الدراسي، وأنه يلبي متطلبات مجال تخصصه من حيث اتساعه، وعمقه، وأهميته، بالنسبة لطلبة برنامج الصيرفة والدراسات المالية، غير أنَّها تنصح مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بوضع آليات للحد من الاعتماد المفرط على الكتاب الدراسي؛ من أجل تحديد سياق محتوى المقررات الدراسية بشكل أفضل. وعلى الرغم مما سبق ذكره، فإنَّ الموظفين الأكاديميين الذين تم مقابلتهم أثناء زيارة جامعة (Bangor) أشاروا إلى الحاجة إلى توسيع وتعزيز محتوى مقرر الطرائق الكمية (QM1101)؛ لتعزيز المفاهيم الكمية، والمهارات العددية والإحصائية لدى خريجي دبلوم الصيرفة والدراسات المالية؛ مما سيساعدهم عند دراستهم لمقرر الاقتصاد القياسي المالي (ASB3317) حال انتقالهم إلى السنة الثالثة في جامعة (Bangor). ومن الجدير بالذكر أن هذه المسألة تشكل قلقًا أيضا لدى طلبة المعهد الذين أجريت معهم مقابلات أثناء الزيارة الميدانية للجامعة، حيث أوضحوا حاجاتهم إلى التطوير من المهارات الإحصائية والعددية التي لديهم، لما تنطوي عليه من أهمية كبيرة للنجاح في هذا المقرر الدراسي. وبناءً على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز تعديل محتوى مقرر الطرائق الكمية (QM1101)؛ لضمان استيعاب وفهم الطلبة للمفاهيم الكمية، والمهارات الإحصائية والعددية المطلوبة للسنة الثالثة لدرجة البكالوريوس.

1.4 لدى برنامج الدبلوم مجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة التي تصنف إلى أربع فئات رئيسة هي؛ المعرفة والفهم، والمهارات المتعلقة بالتخصص، والمهارات المعرفية (الفكرية)، والمهارات الرئيسة، على النحو المبين في الوثيقة الخاصة بمواصفات البرنامج، وهي مشابه لمجموعة مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج البكالوريوس. وقد درست اللجنة الأدلة المقدمة، ووجدت أنَّ كلتا المجموعتين مناسبةٌ لمستوى كل مؤهل علمي، كما أنهما متوافقتان مع الأهداف العامة للبرنامج وأهدافه التفصيلية. كما أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والمذكورة ضمن المواصفات الخاصة بكلا المؤهلين، يتمُّ موائمتها وفقا لإستراتيجيات وطرائق التعليم والتعلم، وكذلك لأساليب التقييم. علاوة على ذلك، أثناء زيارة جامعة (Bangor)، قدمت إلى اللجنة أدلة تشير إلى توافق مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج الدبلوم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج البكالوريوس. وقد أعرب

الموظفون الأكاديميون الذين تمَّ مقابلتهم عن فهمهم الواضح لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومواءمتها لدعم أهدافه العامة والتفصيلية، ودعم عملية تدريسه. وتقرُّ لجنة المراجعة أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج الدبلوم ومؤهلي البكالوريوس تتوافق مع الغايات العامة للبرامج وأهدافها التفصيلية، علاوة على تسهيلها لتقدم مستوى الطلبة. ورغم ذلك تلاحظ لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة مكتوبة بطريقة أقرب إلى كونها أهدافًا عامة كما أنَّها لا تتضمن أيَّ إجراءات قابلة للقياس تدعم عملية تقييمها. ولذلك، توصي لجنة المراجعة أنه على المركز تعديل طريقة كتابة مخرجات التعلم المطلوبة لتشتمل على إجراءات قابلة للقياس.

1.5 تنص مواصفات المقررات الدراسية بشكلٍ واضح على مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر دراسي على حدةٍ. وقد درست اللجنة العينات المقدمة، وتلاحظ أنَّ لكل مقرر دراسي مجموعة خاصة من مخرجات التعلم المطلوبة التي ترتبط بشكل مباشر بمحتواه، بالإضافة إلى مخرجات التعلم الشاملة التي تمثل جزءًا من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ومن خلال الأدلة المقدمة والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أكدت اللجنة أن كلتا المجموعتين من مخرجات التعلم المطلوبة مناسبة لمستوى المقررات الدراسية ومحتواها. ومع ذلك، وكما ورد في (الفقرة: 1.4)، فإنَّ هذه المخرجات مكتوبة على أنَّها أهداف أكثر من كونها نتائج للتعلم، بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة عدم وجود ترابط مباشر بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والمنتقاة لكل مقرر دراسي على حدةٍ، ويحتاج هذا الأمر إلى معالجة، خاصة بالنسبة لأدوات التقييم التي تشمل (الامتحانات، الاختبارات القصيرة، التكليفات الدراسية)، حيث انه يتم ربط أساليب التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلًا من ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 3.4). ولذلك، تحث لجنة المراجعة على أن يقوم المركز بتطوير آلية واضحة للربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.6 لدى المعهد إستراتيجية لـ "التعليم والتعلم والتقييم" التي وافقت عليها مؤخرًا لجنة المعايير التعليمية. ومن خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، اتضح أنه يتم استخدام نطاق واسع نسبيًّا من طرائق التدريس، والذي يشتمل على المحاضرات، والقراءات، والأنشطه داخل قاعات المحاضرات، والأمثلة التوضيحية لحالات دراسة الحالة، واستخدام نموذج محاكاة غرفة المعاملات

التجارية، والعروض التوضيحية للطلبة، والعمل الجماعي. كما يتعرض الطلبة بصورة غير رسمية للممارسة المهنية والأمثلة الحية، من خلال مشاركة المحاضرين الذين يعملون في المركز بدوام جزئي ويعملون بدوام كامل في قطاع إدارة الاعمال والصيرفه حيث يتشاركون خبراتهم المهنية الشخصية مع الطلبة، وقد أشار أحدهم إلى أن الوثائق المستخدمة في البنوك يتمُّ عرضها في القاعات الدراسية طالما كانت غير سرية. وقد أوضح الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات أنَّ المحاضرات تشتمل على مناقشات عديدة وحالات للدراسة، كما أن غرفة المعاملات التجارية التي تستخدم في تدريس مقررات مثل تحليل المخاطر (BAK2102)، والمال والاقتصاديات الكلية (ECO1102)، يراها الطلبة تجربةً مميزةً وغنيةً بالمعلومات وممتعةً في الوقت نفسه. وتعرب اللجنة عن تقديرها تجاه تنوع طرائق التدريس التي يستخدمها فريق البرنامج، بما في ذلك استخدام غرفة المعاملات التجارية في تدريس المقررات الدراسية السابقة الذكر لتعزيز الخبرة التعليمية للطلبة من خلال تعرضهم للممارسات العملية على أرض الواقع داخل قطاع صناعة الخدمات المالية. وعلى الرغم مما سبق ذكره، فقد أبلغت اللجنة أثناء المقابلات أنه ليس لدى المعهد منصة للتعلم الإلكتروني؛ ونتيجة لذلك فإن عنصر التعلم الإلكتروني لا يتم الاعتماد عليه إلا في المواد الدراسية التي تدرس من خلال الكتب، أو عند بحث الطلبة في موقع الكتب الإلكترونية الخاص بالمكتبة. وقد أبلغت اللجنة من قبل الطلبة بأن هذا الأمر يعرقل تطوير مهاراتهم في استخدام التعلم الإلكتروني على النحو الصحيح والمطلوب منهم اسخدامه عند دراستهم في السنة الثالثة في الجامعة. علاوة على ذلك، فقد لاحظت اللجنة أنه لا يوجد حاليًا إلا سجل إلكتروني واحد خاص بأوراق الامتحانات السابقة، وقد لاحظت اللجنة أثناء اطلاعها عليه أنَّه لم يتم تحديثه، حيث إن جميع الأوراق الموجودة به تعود إلى الفترة من 2013 إلى 2015. ومن ثمَّ، تحثُّ اللجنة على أن يقوم فريق البرنامج بتحديثه بشكل منتظم. وأثناء جلسات المقابلة، أوضح كبار الموظفين أنه من أجل إجراء تعميم لأفضل ممارسات التعليم والتعلم، قام المركز بتقديم نظام مراجعة النظراء، والذي يجده الموظفون مفيدًا إلى حدٍّ كبير في تبادل الممارسات الجيدة. وقد درست اللجنة مجموعةً مختارةً من تقارير مراجعة النظراء وشعرت بالرضا تجاهها؛ لاحتوائها على ملاحظات تفصيلية فيما يتعلق بسلوك المحاضرين. وقد أعرب الطلبة الذين تم مقابلتهم عن رضاهم تجاه طرائق التعليم والتعلم التي يتم استخدامها من قبل فريق البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أنه على الرغم من وجود الأدلة على تحقق التعلم المستقل، غير أنه مازال في حاجة إلى مزيد من التشجيع. ومن ثم، توصي

لجنة المراجعة بأن يقوم فريق البرنامج بتعزيز جانب التعلم المستقل في برنامج دبلوم الصيرفة والدراسات المالية.

1.7 لا يوجد لدى المعهد منصة للتعلم الإلكتروني؛ ونتيجة لذلك، فإن عنصر التعلم الإلكتروني يتحقق من خلال مبادرات من الموظفين والطلبة أنفسهم، عندما يُطلب من الطلبة الوصول إلى الشركات والمصارف عبر الإنترنت، أو الوصول إلى سجل الكتب الإلكترونية في المكتبة. وقد أبلغت اللجنة من قبل الطلبة الذين تم مقابلتهم، أنَّ هذا الأمر يحدُّ من إمكانية وصولهم إلى المعلومات والمواد الدراسية، كما أنه يعرقل من تطوير مهاراتهم في استخدام التعلم الإلكتروني على النحو الصحيح والمطلوب منهم خلال دراستهم في السنة الثالثة بالجامعة. ولذلك، تحث اللجنة على أن يقوم المركز بالاستثمار في الحصول على منصة للتعلم الإلكتروني؛ مما يسهل من دمج خبرة هذا التعلم بشكل مناسب ضمن خبرات التعليم والتعلم لدى الطلبة (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 2.8).

1.8 يتبع البرنامج إستراتيجية المعهد الخاصة "بالتعليم والتعلم والتقييم"، والتي يوثق بها أنواع التقييمات المستخدمة لتحقيق غايات البرنامج وأهدافه. ويتم إبلاغ هذه الإستراتيجية إلى جميع الجهات ذات العلاقة مثل الطلبة، والموظفين الأكاديميين، والمدققين الداخليين، والممتحنين الخارجيين. علاوة على ذلك، يقدم إلى الطلبة جدول بالمواعيد المحددة للتقييمات، وجدول لمواعيد الاختبارات القصيرة والامتحانات ضمن وثيقة المواصفات الخاصة بكل مقرر دراسي، والتي توزع في بداية كل فصل دراسي. وخلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ مهام التقييم يتم فحصها داخليًّا، حيث يتم إعادة التصحيح لـ (10%) على الأقل من أوراق الامتحانات تحت كل فئة من فئات الدرجات، بالإضافة إلى أوراق الامتحانات التي تقل درجاتها أو تزيد بمقدار (5%) عن درجة النجاح، في حين يقوم بعملية التدقيق الخارجي فريقٌ من الممتحنين الخارجيين المعينين من قبل جامعة (Bangor)، وفقًا للوائح الامتحانات. علاوة على ذلك، علمت اللجنة أثناء المقابلات مع الموظفين الأكاديميين والطلبة أن لدى المعهد إجراءات لمكافحة الانتحال الأكاديمي، كما لديه برنامج (Turnitin) المستخدم في الكشف عن الانتحال في أعمال الطلبة. وأثناء الزيارة الميدانية، أشار الطلبة إلى استخدامهم هذا البرنامج؛ للتحقق من أعمالهم، وإثبات أوجه التشابه مع غيرها من الأعمال الأخرى قبل تسليم مشروعاتهم أو واجباتهم الدراسية. ومن خلال المقابلات والوثائق المقدمة، علمت اللجنة أنه يحق للطلبة تقديم تظلم إذا كان لديهم أيُّ تظلمٍ بشأن درجات أعمالهم التي خضعت للتقييم، كما يتم

التعامل مع التظلمات المتعلقة بالدرجات من خلال المركز. وقد أشار الاساتذه الذين تم مقابلتهم إلى وجود آلية تتسم بالشفافية لتصحيح أعمال الطلبة، كما يتم تزويد الطلبة بنموذج لإجابات جميع الاختبارات القصيرة، بالإضافة إلى وجود تعليمات عامة لتقييم المشروعات. وتلاحظ اللجنة أن عملية التغذية الراجعة يتم تيسيرها من خلال نموذج موحد مكتوب؛ يقوم الموظفون الأكاديميون بملئه، وكذلك من خلال الأدلة الإرشادية التي يتم إبلاغها لهم، ثم تعود بعد ذلك التغذية الراجعة إلى الطلبة، وقد أكد الطلبة الذين تم مقابلتهم أن هذه العملية يتم تنفيذها بطريقة منهجية. كما أوضحوا أن التغذية الراجعة يتم تقديمها دائمًا بعد أسبوع واحد من تسليم التكليف الدراسي، وأكدوا على أن التغذية الراجعة تساعدهم في تحسين أدائهم الأكاديمي، وتقدر اللجنة وجود ترتيبات تقييم ملائمة لتقييم إنجازاتهم، فضلا عن تقديمها بطريقة منتظمة وبالتفصيل. وعلى الرغم مما سبق، فإن دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) ينصُّ على أن معايير التقييم يجب أن تحدد بوضوح ما يتعين على الطلبة القيام به لتحقيق مستويات مختلفة من الأداء (الحد الأدنى للنجاح، جيد، ممتاز)، كما يجب كتابتها بوضوح حتى يتسنى للطلبة فهمها بسهولة. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ تقييم مشروعاتهم إلى جانب العروض التوضيحية التي قدموها لا تبين كيفية تقييم الطلبة بالتفصيل، كما لا تقدم تعليمات تفصيلية حول كيفية توزيع الدرجات على مختلف عناصر العمل مثل المقدمة، والمناقشة، والاستنتاج، واللغة وقواعدها، وعلامات الترقيم، والمراجع. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بتطوير وتقديم تعليمات تفصيلية لعملية إعطاء الدرجات لكل من المشروعات والعروض التوضيحية، بحيث توضح هذه التعليمات ما المتوقع عند كل مستوى من الدرجات، إلى جانب توزيع الدرجات بطريقة أكثر تفصيلًا.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود إطار أكاديمي واضح للبرنامج يتم من خلاله تحديد غاياته وأهدافه والتي بدورها تسهم في تحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها.
- تقديم المنهج الدراسي لمجموعة من المقررات الدراسية المطلوبة، والذي يسهل من عملية انتقالهم من سنة دراسية الى أخرى وتقدم الطلبة من مقرر دراسي إلى آخر، مع توفير عبء عمل مناسب لهم.

- تلبية المنهج الدراسي بشكل عام للمتطلبات الخاصة بمجال التخصص من حيث عمقه، واتساعه، وأهميته بالنسبة لطلبة الصيرفة والدراسات المالية.
- تنوع طرائق التدريس التي يستخدمها فريق البرنامج، بما في ذلك استخدام غرفة المعاملات التجارية في تدريس مقرر تحليل المخاطر (BAK2102)، والاقتصاديات الكلية (ECO1102)؛ لتعزيز الخبرة التعليمية للطلبة من خلال تعرضهم للممارسات العملية على أرض الواقع في القطاع المصرفي والمالي.
- وجود ترتيبات تقييم ملائمة لتقييم إنجازات الطلبة، فضلا عن تقديم التغذية الراجعة لهم بطريقة منتظمة وبالتفصيل.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على مركز الدراسات الاكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:

- توسيع نطاق المقررات الدراسية الاختيارية التي يتم تقديمها للطلبة خلال أول سنتين من الدراسة في المعهد؛ لمراعاة احتياجات الطلبة الذين سيواصلون دراساتهم في بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية.
- تعديل وثيقة المواصفات الخاصة ببرنامج الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية؛ لتحدد بوضوح الثلاث مقررات الدراسية العامة التي يطلبها مجلس التعليم العالي.
- تعديل محتوى مقرر الطرائق الكمية (QM1101)؛ لضمان استيعاب وفهم الطلبة للمفاهيم الكمية، والمهارات الإحصائية والعددية المطلوبة للسنة الثالثة لدرجة البكالوريوس.
- تعديل طريقة كتابة مخرجات التعلم المطلوبة لتشتمل على إجراءات قابلة القياس.
- تطوير مجموعة من التعليمات التفصيلية لعملية منح وتوزيع الدرجات لكل من المشروعات والعروض التوضيحية، بحيث توضح هذه التعليمات ما المتوقع عند كل مستوى من الدرجات، إلى جانب طريقة توزيع الدرجات بطريقة مفصلة.

1.11 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 ينص تقرير التقييم الذاتي على أن الطلبة المقبولين ببرنامج الدبلوم الذي يقدم في المعهد هم من طلبة جامعة (Bangor)، حيث يتبع المعهد معايير القبول نفسها في البرامج الجامعية التابعة للجامعة، والتي تم استخدامها منذ بدء تقديم البرنامج في الجامعة في العام الأكاديمي 2013 – 2014. وبمجرد أن ينهي الطلبة متطلبات السنة الثانية، فإنهم يحصلون على درجة الدبلوم، ويمنحون إمكانية الالتحاق المباشر إلى السنة الثالثة ببرنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، أو برنامج بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية في جامعة (Bangor). وللالتحاق المباشر بالدبلوم؛ ينبغي على الطلبة الحصول على دبلوم البكالوريا الدولية بما لا يقل عن (24) نقطة، أو الحصول على المستوى الأول من الدرجات (A) في ثلاث مواد دراسية في الثانوية العامة الإنجليزية، بحيث يكون الحد الأدنى للمجموع الكلي للدرجات بها (260)، وبالنسبة للمتقدمين الحاصلين على الثانوية العامة من المدارس الحكومية، فإنه ينبغي أن يكون الحد الأدنى لمتوسط مجموع الدرجات التراكمي في الثانوية العامة هو (75%) حتى يتم قبولهم في برنامج التأسيس الدولي (IFP)، والذي يتألف من اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والتفكير النقدي والمهارات الأكاديمية. وخلال جلسات المقابلة، علمت اللجنة بوجود إجراءات تتعلق بنقل الطلبة فضلًا عن إجراءات أخرى تتعلق بتنفيذها. ويوجد لدى المعهد شهادة اعتماد موثقة للتعلم المسبق، تم الموافقة عليها وتصديقها من قبل جامعة (Bangor)، ويتم استخدامها في حالة إذا امتلك أي طالب خبرة في العمل، ولكنْ ليس لديه مؤهل في المجال الذي يريد الالتحاق به. والمعلومات المتعلقة بمتطلبات القبول، والتسجيل، والحضور، والانضباط في الحضور، وهيكل الرسوم متاحةٌ في الدليل الإرشادي لطلبة الجامعة للعام (2016–2017). وتضع سياسة القبول حدًّا أدنى لمستوى اختبار كفاءة اللغة الإنجليزية وهو المستوى (6) في اختبار (IELTS)، أو ما يعادله في الاختبارات الأخرى المعتمدة لكفاءة اللغة الإنجليزية. وإذا لم تتحقق الدرجة المطلوبة في اختبارات اللغة الإنجليزية، يقدم المعهد برنامجًا إلزاميًّا / تمهيديًّا في اللغة الإنجليزية حيث يتعين على الطلبة الالتحاق به، وتحقيق الدرجة المطلوبة في اللغة الإنجليزية حتى يتم قبولهم. وأثناء جلسات المقابلة، أعرب كل من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس عن فهمهم

الواضح لسياسة القبول، كما أشار الطلبة إلى استفادتهم الكبيرة من برنامج التأسيس الدولي (IFP) في تعزيز كفاءتهم في اللغة الإنجليزية، وتحسين مهارات التواصل لديهم. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك سياسة قبول مناسبة ومعروفة جيدًا لكل من الطلبة والموظفين الأكاديميين، كما يتم تنفيذها بفاعلية.

2.2 درست اللجنة سجل بيانات الطلبة المقبولين، وتلاحظ أنه يتناسب مع الغايات العامة للبرنامج وأهدافه التفصيلية. وتتضمن وثائق السجل معلومات تتعلق ما إذا كانوا اناث او ذكور، وما إذا كان التحاقهم بالبرنامج التحاقًا مباشرًا أم من خلال برنامج التأسيس الدولي (IFP)، كما تحدد أيضا مجموع درجاتهم في امتحان (IELTS)، ونوعية المدارس القادمين منها؛ هل هي خاصة أم حكومية. وتلاحظ اللجنة أنَّ دفعة الطلبة المقبولين في البرنامج تحتوي على جنسيات مختلفة. وتنصُّ الإحصاءات المقدمة على أن الحد الأدنى لمجموع الدرجات التراكمي الخاص بالطلبة الذين تم قبولهم مباشرة في البرنامج للسنوات الأكاديمية (2014–2017)، هو: (95.6%)، و(87%)، و(81.9%) على التوالي، وهو ما تراه اللجنة مناسبًا. وعدد الطلبة المتقدمين للبرنامج كل عام عن طريق الالتحاق المباشر تراوح بين (4، و11) من عام 2014 إلى الوقت الحالي. وطبقا للإحصاءات المقدمة، تلاحظ اللجنة أنه منذ بدء البرنامج في العام الأكاديمي 2010–2011، بلغ عدد خريجي دبلوم الصيرفة والدراسات المالية (267) طالبًا، وبلغ عدد الطلبة المتقدمين للالتحاق ببكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية (312) طالبًا، في حين تقدم (17) طالبًا للالتحاق ببكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية في جامعة (Bangor)، وجميع الطلبة اتموا سنتي الدبلوم في المعهد، بالإضافة إلى السنة الثالثة في الجامعة؛ للحصول على درجة البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية، أو درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية. وبذلك تكون الفترة الإجمالية للدراسة ثلاث سنوات. وقد أُبلغت اللجنة من قبل الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات بأن تخرجهم في الدبلوم يتيح لهم الفرصة للعمل، في حالة عدم رغبتهم في مواصلة الدراسة بجامعة (Bangor)؛ لأسباب شخصية أو مالية. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الموظفين الأكاديميين وكبار المديرين من المعهد والجامعة، علمت اللجنة أنَّ الطلبة الذين نجحوا في الدبلوم، وتقدموا إلى برنامج البكالوريوس في الجامعة يحققون أداءً جيدًا بالنسبة للطلبة الآخرين في جامعة (Bangor). وتقدر اللجنة أن سجل الطلبة المقبولين يلبي الغايات العامة للبرنامج وأهدافه التفصيلية.

2.3 يتم إدارة برنامج دبلوم الصيرفة والدراسات المالية من قبل مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية، وهو أحد المراكز الستة التابعة للمعهد. وعلى المستوى الإداري، فإن رئيس المركز يرفع التقارير إلى نائب المدير بشأن جميع الجوانب المرتبطة بتنفيذ البرامج الأكاديمية بما في ذلك برنامج الدبلوم، ويسانده في ذلك عددٌ من الموظفين الإداريين، فضلا عن مدير البرامج الجامعية المسئول عن إدارة الشئون اليومية المتعلقة في جميع البرامج الجامعية التي تؤدي الى درجة البكالوريوس المقدمة في المركز، بالإضافة إلى عمله كحلقة وصل بين المعهد والجامعة. وكان الموظفون والطلبة الذين أجريت معهم مقابلات على دراية تامة بخط المساءلة والمسئوليات اليومية للبرنامج. ومع ذلك، تشعر اللجنة بالقلق لعدم وجود قيادة أكاديمية متخصصة للبرنامج (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 4.2). ووفقًا لدليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، فإنَّ المسئوليةَ النهائيةَ عن ضمان تحقيق المعايير الأكاديمية للبرنامج، وتحقيق جودة الخبرات التعليمية للطلبة مسئوليتها هي وحدها. ويتحقق ذلك من خلال اجتماعات مجلس الدراسات، ومجالس الامتحانات. ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، أكدت لجنة المراجعة أن قد تم تشكيل مجلس الدراسات على النحو الملائم، حيث يحتوي على ممثلين عن جامعة (Bangor)، فضلا عن الموظفين الأكاديميين والإداريين في المعهد، وكذلك ممثلين الطلبة الملتحقين ببرامج الدبلومات الثلاثة التي تؤدي إلى الحصول على البكالوريوس من جامعة (Bangor) بما فيها هذا البرنامج. ويكفل مجلس الدراسات اتباع، وتنفيذ اللوائح والمعايير الخاصة بجامعة (Bangor) فيما يتعلق بالتقييم، والتقدم الأكاديمي للطلبة، والشهادات. وقد اتَّضح من محاضر اجتماعات مجلس الدراسات، وكذلك من خلال مقابلات الزيارة الميدانية مع ممثلين عن الجامعة وعن المعهد، أنه يوجد تواصل فاعل ومنتظم بين كلا الطرفين، كما يتمُّ تنفيذ الإجراءات بشكل ملائم. وتقدر اللجنة وجود الهياكل الإدارية الفاعلة بين المعهد، والجامعة؛ لضمان إدارة البرنامج بشكل جيد وتقديمه وفقًا لاتفاقية التدقيق.

2.4 يوجد (10) من الموظفين الأكاديميين (اثنان منهم يحملان درجة الدكتوراه، وسبعة يحملون درجة الماجستير، وواحد يحمل مؤهل البكالوريوس)، وهم يساهمون جميعًا في تدريس مقررات البرنامج الأساسية، إلى جانب موظفين آخرين من المراكز الأخرى في المعهد. ومن بين أعضاء هيئة التدريس العشرة؛ يوجد أربعة يعملون بدوام كامل، وبقية الموظفين يعملون بدوام جزئي. وترى اللجنة أنَّ نسبة الطلبة إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس نسبة ملائمة لتقديم البرنامج. وأثناء الزيارة الميدانية، راجعت اللجنة السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أنَّ لدى بعضهم شهادات كممارسين

خبراء، لديهم القدرة على تقديم الخبرة المهنية الحديثة، والقيمة داخل قاعات المحاضرات. وتقدر اللجنة الكفاءة العالية التي يتمتع بها الموظفون الأكاديميون، وقدرتهم على الربط بين النظرية والتطبيق. وتلاحظ اللجنة من خلال المقابلات أن لدى جميع الموظفين كفاءات عالية، سواء الذين يعملون بدوام كامل، أو الذين يعملون بدوام جزئي، بالإضافة إلى ارتكاز محور اهتمامهم وحماسهم حول الطالب. وعلى الرغم مما سبق ذكره، توصي لجنة المراجعة بأنَّه ينبغي على المركز تعيين موظفين إضافيين من حاملي درجة الدكتوراه ويعملون بدوام كامل؛ لتكملة عدد الموظفين الحاليين الذين لا يتجاوز عددهم في الوقت الحالي اثنين من إجمالي عشرة موظفين؛ من أجل تعزيز إنتاج البحث العلمي، ولضمان استقرار البرنامج واستمراريته، ويرد هذا أيضًا في تقرير التقييم الذاتي كأحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وقد أُبلغت اللجنة خلال جلسات المقابلة، بأنه يطلب من الموظفين الأكاديميين حضور حلقات نقاشية، أو ورش عمل تتعلق بتطويرهم مهنيًّا. وقد أوضح الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أنهم وجدوا هذه الأنشطة مفيدة، كما أنها مرتبطة بواجباتهم، ومنظمة على نحو جيد. وأثناء المقابلات، علمت اللجنة أن هناك نظامًا خاصًّا بعبء العمل يرد ضمن الدليل الإرشادي للموارد البشرية، وهو مطبقٌ على الموظفين الذين يعملون بدوام كامل بحد أدنى يصل إلى (600) ساعة تدريس في السنة (حوالي 20 ساعة في الأسبوع). وتشير الأدلة المقدمة أن لدى بعض الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي عبءَ تدريس قد يصل أيضا إلى (20) ساعة في الأسبوع أو أكثر. ويدل هذا أيضا على أنَّ أعضاء هيئة التدريس الذين يساهمون في تدريس المقررات الأساسية في البرنامج لا يُخَصَّصُ لهم الوقت اللازم لإجراء البحوث الأكاديمية، وعندما سئل كبار المديرين عن إنتاج البحث العلمي، أوضحوا أنه نظرًا لطبيعة المؤسسة، فإن إنتاج البحث العلمي لا يمثل أحد الأولويات فيها، وكذلك لا يُلْتَفَتْ إليه كأحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، في حين ترى اللجنة أنَّ هذا الأمر يحتاج إلى تغيير، خاصةً في ظل خطة المعهد التي ترمي إلى التوسع في قدراته في مجال التعليم العالي، بتقديم السنة الثالثة لبرنامج البكالوريوس في المعهد. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز تطوير خطة إستراتيجية لإجراء البحث العلمي؛ تكون ذات صلة بتخصصات أعضاء هيئة التدريس وكذلك بطبيعة المعهد.

2.5 لدى المعهد سياسات واضحة وموثقة توثيقًا جيدًا تخصُّ تعيين الموظفين، وترقيتهم، وتقييمهم. وخلال جلسات المقابلة، أبلغت اللجنة بأن قسم الموارد البشرية يقوم بإعداد خطة مدتها سنة واحدة حول احتياجات المؤسسة من القوى العاملة بعد أن يتلقى احتياجات كل قسم على حدةٍ. وقد علمت

اللجنة من المقابلات أن عملية التوظيف تبدأ بوضع إعلان على موقع المؤسسة على الإنترنت، وإذا لم يعثر على مرشح مناسب، فإنَّ قسم الموارد البشرية يتواصل مع إحدى شركات التوظيف بخصوص ذلك. ويجب على جميع الموظفين حضور البرنامج التعريفي عندما يلتحقون للعمل بالمؤسسة، وقد كان الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات على علم بأنهم يظلون تحت الملاحظة لمدة (90) يومًا وفقًا لدليل الموارد البشرية الخاص بالمعهد. بينما أبلغت اللجنة أثناء جلسات المقابلة، بأن البرنامج التعريفي الخاص بالموظفين الذين يعملون بدوام جزئي يتم بشكل غير رسمي وعشوائي. ومن ثم، تحث اللجنة بأن يقوم المركز بتقديم برنامج تعريفي بشكل رسمي لجميع الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بوجود إجراءات لتوجيه الموظفين المعينين حديثا، حيث يتم توجيههم إمَّا من قبل مدير البرامج أو من قبل قادة المقررات الدراسية، خلال الشهور القليلة الأولى؛ لكي تسهل عملية اندماجهم في المركز. علاوة على ذلك، فإنَّه يتعين على جميع الموظفين الذين يفتقرون إلى الخبرة في مجال التدريس سواء أكانوا يعملون بدوام كامل أم يعملون بدوام جزئي أن يلتحقوا ببرنامج "تدريب المدربين"؛ لتعريفهم بالبيئة التعليمية. ولدى المعهد أيضًا إجراء خاص بالترقية؛ ينصُّ على أنه يتعين على المرشحين تقديم مستندات ووثائق؛ من أجل ترقيتهم إلى محاضر أول، وقد كان لدى الموظفين الذين تم مقابلتهم فهمٌ واضحٌ لعمليات الترقية. وتشير البيانات المقدمة إلى أنَّ المركز لم يُعينْ إلا عضوًا واحدًا فقط من أعضاء هيئة التدريس في بداية السنة الدراسية. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أن المركز يحتفظ بمعدل جيد لاستبقاء الموظفين. ولضمان استبقاء الموظفين على مستوى المؤسسة، يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية باتباع إجراءات التقييم السنوية المتبعة في المعهد؛ لتقييم جميع الموظفين الذين يعملون بدوام كامل سواء أكانوا من الأكاديميين أم من الإداريين، حيث يضطلع المدير المباشر بتقييمهم، في حين يتم تقييم الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي من خلال وحدة ضمان الجودة. وتلاحظ اللجنة أنَّ عملية التقييم هي عملية صارمة وتنفذ بعناية، كما يتم متابعتها من قبل قسم الموارد البشرية وكبار المديرين. وتقدر لجنة المراجعة أنه توجد بشكل عام سياسات وإجراءات واضحة فيما يخص قسم الموارد البشرية، وأنه يتم تنفيذها بشكل مستمر من قبل المؤسسة، كما أنَّ الموظفين على دراية تامة بها.

2.6 يوجد لدى المعهد نظام للمعلومات الإدارية يتم استخدامه كأحد الأدوات لتسجيل طلبات التقديم الخاصة بالطلبة، وكذلك تسجيل البيانات الخاصة بالقبول، والالتحاق بالبرنامج، والتقييم، فضلًا

عن البيانات الخاصة بتوزيع القاعات الدراسية، ووضع الجداول، والاحتفاظ بسجلات حضور الطلبة. ويصدر النظام عددًا من التقارير المتعلقة بمتابعة طلبات التقديم، وعملية التسجيل، وحضور الطلبة وتقدمهم، والجداول الدراسية، واستخدام الموارد. وقد عُرِضَ على اللجنة شرحا مفصلا عن هذا النظام أثناء الزيارة الميدانية، فضلًا عن نسخ من التقارير التي تم إصداراها. وقد أعرب الموظفون الاداريين الذين تم مقابلاتهم عن إدراكهم الواضح بشأن هذا النظام، وفوائده، وأوجه القصور به، والتي أدت بالمؤسسة إلى الانتقال لنظام جديد هو نظام المعلومات الطلابية، والذي يتوقع أن يتم إدخاله واستخدامه قريبًا. وأكدت الإدارة العليا اثناء المقابلات أنَّ النظام الجديد سيسمح بدمج مختلف التقارير الفردية التي تنتجها مختلف الاقسام في مكان واحد؛ لتيسير اتخاذ القرارات. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز بالتعاون مع المؤسسة، أنْ يعجلَ من تنفيذ نظام المعلومات الطلابية الجديد؛ لتحسين الأداء الوظيفي، وتعزيز عملية اتخاذ القرارات من جانب الإدارة.

2.7 توجد لدى المعهد إجراءات واضحة لضمان أمن سجلات الطلبة؛ تنص على الخطوات المتخذة لحماية هذه السجلات. وتشتمل هذه الخطوات على النظام الاحتياطي للبيانات الذي يتم الاحتفاظ به في مواقع آمنة داخل وخارج حرم المعهد. وهناك أيضًا إجراءات الوقاية من الكوارث لحماية واسترداد البيانات الأساسية في حالة الاختراقات الخارجية للبيانات، أو حتى الداخلية. كما يتم نقل المعلومات والنتائج الخاصة بالطلبة إلى جامعة (Bangor) التي بدورها تقوم بمراجعتها والاحتفاظ بها؛ مما يضيف مرحلة أخرى من الفحص المستقل، وتحقيق الأمن الخارجي لسجلات الطلبة. وعلاوة على ذلك، فإن الدخول إلى نظام تسجيل الطلبة يخضع لنظام تَحَكُّمٍ صارم من خلال سلسلة من كلمات السر الفردية على كافة المستويات، بمن فيهم كبار الموظفين الإداريين، ومدير البرامج، ورئيس مركز الدراسات الأكاديمية والدراسات التنفيذية. وتخضع نتائج الطلبة لنظام فحص صارم قبل أن يتمَّ نقلها إلى جامعة (Bangor)، ووضعها في شكلها النهائي داخل نظام تسجيل الطلبة. كما يصرح للأشخاص المسئولين فقط بإجراء تعديلات على نتائج الطلبة. وعلى الرغم مما سبق ذكره، لاحظت اللجنة أثناء جولتها في قسم التسجيل أن معلومات ونتائج الطلبة يتم تسجيلها على نظام واحد، ثم يعاد تسجيلها مرة أخرى بطريقة يدوية على نظام آخر بدلًا من معالجتها مرة واحدة فقط على قاعدة بيانات مدمجة. فعلى سبيل المثال، يتم تسجيل معلومات الطلبة على جدول بيانات (excel) عند قبولهم، ثم يعاد تسجيلها على قاعدة بيانات قسم التسجيل. كما يقوم مدير البرنامج

بتسجيل بيانات كل مقرر دراسي على جدول بيانات (excel) منفصل، ثمَّ يتم التحقق من النتائج والنتيجة الإجمالية، ثم يتم إدخالها يدويًّا في نظام المعلومات الإدارية الذي يتسم بالشفافية، ويقوم الموظفون الإداريون في قسم التسجيل بكل هذا. وترى اللجنة أن إدخال نفس البيانات والمعلومات من جانب أشخاص متعددين يزيد من خطر حدوث خطأ عند إدخالها، وكذلك يقلل من تأمينها، مع إمكانية وصول المزيد من الأشخاص إلى تلك المعلومات. وقد علمت اللجنة من الإدارة العليا اثناء جلسات المقابلة، أنَّ هذه المسألة سوف يتم حلها بمجرد تنفيذ النظام الجديد الخاص بالمعلومات الطلابية. ولهذا، تحث لجنة المراجعة على أن يقوم المركز بالتعجيل من إدخال النظام الجديد، كما ذكر سابقا في (الفقرة: 2.6).

2.8 أثناء الزيارة الميدانية، قامت اللجنةُ بجولةٍ تفقديةٍ في كل من مكاتب الموظفين، والقاعات الدراسية، والمكتبة، ومختبرات الحاسوب، وقسم التسجيل، ووحدة دعم الطلبة، والمكاتب الإدارية، والمقهى، واستراحة الطلبة. ولاحظت اللجنة أنَّ لدى الاساتذة الذين يعملون بدوام كامل مكاتب شخصية تناسبهم، في حين أنَّ مَنْ يعملون بدوام جزئي لديهم مكاتب مشتركة. وعلاوة على ذلك، يوجد عدد من القاعات الدراسية المجهزة بأجهزة عرض البيانات، واللوحات الذكية، والمقاعد المريحة، وهي كافية للعدد الحالي من الطلبة، كما أنَّ هناك تغطية شاملة لخدمة الـ (Wi-Fi) عبر جميع أنحاء حرم المعهد. علاوة على ذلك، لدى المعهد نموذج محاكاة متكامل لغرفة المعاملات التجارية، حيث يتم استخدام هذا النموذج في تدريس بعض المقررات الدراسية للبرنامج؛ من أجل تمكين الطلبة من تجريب الأنشطة العملية ذات الصلة المباشرة ببرنامجهم، وتعرب اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها المعهد في تقديم نموذج محاكاة لغرفة المعاملات التجارية، والذي يمدُّ الطلبة بخبرات جيدة في عملية التعليم والتعلم، والتي تستخدم بدورها في تقديم المقررات الدراسية ذات الصلة بالبرنامج. وعلاوة على ذلك، أوضح الطلبةُ الذين أجريت معهم مقابلات أنَّ المعهد يوفر لهم الفرص لتقديم الاقتراحات والاستجابة لها؛ ومن الأمثلة الجيدة على ذلك استجابته لطلب زيادة مساحة مواقف السيارات. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ المكتبة لا تمتلك مصادر كافية لبرامج الدرجات الأكاديمية، حيث لا يوجد بها إلا مصادر مادية قليلة، كما إنها تحتوي على نسخ قليلة (ثلاثة أو أربعة) من الكتب الدراسية المقررة والتي يمكن للطلبة استعارتها. كما ان المكتبة تفتح في ساعات معينة ومساحة أماكن المذاكرة والاطلاع داخلها محدودة وقليلة، كما إنها لا تشترك في أي مجلات أو دوريات إلكترونية ذات طابع أكاديمي، أو حتى منصات قواعد بيانات، فضلًا عن أنَّ طبيعة

الدوريات التي تشترك بها المكتبة، حيث إنها ذات طبيعة مهنية أكثر من كونها أكاديمية. ومن خلال المقابلات مع الطلبة، والمتابعة لمصادر المكتبة، اتضح أن الطلبة لا يحققون استفادة كبيرة من المكتبة. علاوة على ذلك، فإنَّ من الأمور التي تقلق اللجنة، أنه على الرغم من أن الطلبة الذين يدرسون في برنامج الدبلوم في المعهد يُنظر إليهم بوصفهم طلبة في جامعة (Bangor)، غير أنه لا يسمح لهم بالوصول إلى مصادر التعلم الإلكتروني الخاصة بها أثناء دراستهم بالمعهد. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أنْ يوسع من نطاق المصادر الأكاديمية في المكتبة، وأن يوفر مساحة إضافية للمذاكرة في حرم المعهد، كما عليه أن يضمن سهولة وصول طلبة الدبلوم إلى مصادر التعلم الإلكتروني في جامعة (Bangor).

2.9 أثناء الزيارة الميدانية، تأكدت اللجنة أنه ليس لدى المعهد منصة للتعلم الإلكتروني، على الرغم من أنَّ التغذية الراجعة من الطلبة، بالإضافة إلى الخطط المتعاقبة للمتابعة السنوية قد أشارت جميعا إلى الحاجة إلى إدخال، واستخدام منصة للتعلم الإلكتروني. وحاليًا يستخدم الطلبة برنامج (Turnitin)؛ لتقييم واجباتهم الدراسية للتأكد من خلوها من الانتحال، كما توجد قاعدة بيانات إلكترونية للامتحانات السابقة يمكن للطلبة الاطلاع عليها، لكنها لا تحتوي على جميع الامتحانات الخاصة بكل مقرر دراسي. وكذلك يمكنهم الدخول إلى (Pearson MyLabs)، وهي منصة للتعلم الإلكتروني تساعد الطلبة على تعلم المزيد عن مقرراتهم الدراسية، وتساعدهم كذلك في عمل الواجبات الدراسية المطلوبة منهم. علاوة على ذلك، يذكر تقرير التقييم الذاتي أن المعهد ملتزم بإدخال منصة الـ (Moodle) كمنصة للتعلم الإلكتروني خلال العام الأكاديمي 2017–2016، وهو ما أكده فريق تكنولوجيا المعلومات، وفريق الإدارة العليا أثناء جلسات المقابلة. وسيتيح ذلك الفرصة لمتابعة مشاركة الطلبة، فضلا عن تحسين عملية وصولهم إلى مصادر التعلم، وتعزيز خبرة التعلم لديهم بشكل كامل. ومع ذلك، وحتى وقت الزيارة الميدانية، لم يقدم إلى اللجنة أي أدلة عن الإجراءات الرسمية المتخذة من أجل إدخال منصة الـ (Moodle). ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز التعجيل بإدخال واستخدام منصة شاملة للتعلم الإلكتروني؛ من أجل ضمان أنَّ كلًّا من أعضاء هيئة التدريس والطلبة يتمتعون بخبرة فاعلة في مجال التعلم الإلكتروني.

2.10 لا يوجد لدى المعهد حاليا أي نظام للمتابعة يسترشد به في متابعة استخدام مصادره. وبدلا من ذلك، تدار المصادر المتاحة يدويًّا وبطريقة فردية لا تدعم اتخاذ القرارات الشاملة والمستنيرة. وقد كان اعضاء الإدارة العليا الذين أجريت معهم المقابلات مدركين تمامًا لهذا القصور الذي أبرزه أيضا تقرير التقييم الذاتي بوصفه مجالا للتحسين. بينما لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة بشأن الخطوات الرسمية المتخذة لمعالجة هذا الامر. ولهذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يتبني نظامًا شاملًا لمتابعة جميع مصادره التي تدعم عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

2.11 ينص تقرير التقييم الذاتي على أنه يُقدم لطلبة المعهد الدعم المناسب في جميع المرافق المادية مثل التعريف بالمكتبة، ومختبرات الحاسوب، وغرفة المعاملات التجارية، بالإضافة إلى الإرشاد الأكاديمي والوظيفي، حيث يتعامل المكتب الأكاديمي مع الأمور اليومية، في حين يتعامل أعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية مع الأمور التي ترتبط بالموضوعات المتخصصة. وقد اتضح من الجولة التفقدية في حرم المعهد أن كلًّا من موظفي قسم التسجيل، وأمين المكتبة، وفريق تكنولوجيا المعلومات، يشاركون أيضًا بشكل كبير في دعم الطلبة، وهو ما أكده الطلبة والخريجون الذين قابلتهم اللجنة. كما يوجد لدى المعهد برنامج للمنح الدراسية، يقدم للطلبة المتفوقين. وعلاوة على ذلك، يدرك الأساتذة أن هناك إجراءات للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تنص على قبولهم ما دام لدى المؤسسة المرافق اللازمة لهم، أو أنَّها قادرة على التعامل مع حالتهم؛ من أجل أن توفر لهم خبرة مكافئة في مجال التعلم. وقد أظهر أعضاء هيئة التدريس الذين أجريت معهم المقابلات مستوى عاليًا من الالتزام والرعاية تجاه الطلبة سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي؛ كما أعرب الخريجون عن تقديرهم الكبير؛ لكونهم جزءًا من الأسرة الكبيرة للمعهد. وأشاد الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات بمجهودات فريق البرنامج لما يقدمونه من مساعدة ودعم مستمرين، وكذلك أبرز الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات أثناء زيارة ممثل اللجنة إلى جامعة (Bangor) ما يقدمه لهم المعهد من دعم، خاصة فيما يتعلق بمكتب شئون الهجرة (الفيزا) والسكن عند سفرهم لأول مرة إلى جامعة (Bangor). كما تقدم جامعة (Bangor) أيضا الدعم الكافي من خلال المكتب الدولي للطلبة الموجودين بها. وتقدر لجنة المراجعة أنه يتم تقديم الدعم المناسب للطلبة من قبل كل من الأساتذة والموظفين الإداريين المشاركين في تقديم البرنامج.

2.12 لدى المعهد برنامج تعريفي مدته يومان يتم تنفيذه في بداية كل عام أكاديمي للطلبة الملتحقين حديثًا والمنقولين إلى البرنامج. ويقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بتنظيم البرنامج التعريفي الذي يتألف من عرض توضيحي، وتعريف بفريق دعم الطلبة والمرافق والمعلومات الرئيسة المتصلة بدراستهم، ثم يلي ذلك تقديم ورشة عمل "إنجاز" في اليوم الثاني من البرنامج التعريفي. كما يتسلم جميع الطلبة المنضمين إلى البرنامج نسخةً من الكتيب الإرشادي لطلبة جامعة (Bangor). ويقدم هذا الكتيب معلومات عامة عن المعهد والجامعة، بالإضافة إلى قائمة بالموظفين الرئيسيين، وعناوين الاتصال بهم، ويشتمل أيضًا على معلومات توضح هيكل البرنامج، وتفاصيل المنهج الدراسي. ويحدد الكتيب الإرشادي كذلك الأدلة الإرشادية، واللوائح المتعلقة بالطلبة بالنسبة للتقييم والتقدم، فضلا عن معلومات تخص الصحة والسلامة. وقد علق الطلبة الذين يدرسون حاليا في المعهد تعليقات إيجابية على العمليات التعريفية، سواء أكانوا من الطلبة الذين التحقوا التحاقًا مباشرا بالبرنامج أم من الطلبة الذين تقدموا للبرنامج من خلال برنامج التأسيس الدولي. ومع ذلك، لم يكن واضحًا للجنة ما إذا كان قد تم مؤخرا إجراء أي تقييم أو تحسين للبرنامج التعريفي الذي يقدمه المعهد، أو ما إذا كانت هناك ترتيبات رسمية لأولئك الذين لم يتمكنوا من حضور البرنامج التعريفي. كما أن الطلبة الذين تم مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية لجامعة (Bangor) قد أبرزوا أوجه الاختلاف بين البرنامج التعريفي في الجامعة، والبرنامج التعريفي في المعهد، حيث يستغرق برنامج الجامعة فترة أطول كما يقدم أنشطة وفاعليات أكثر، وهو ما تتفهمه اللجنة؛ نظرًا لاختلاف المكانة الدولية للجامعة مقارنةً بالطابع المحلي للمعهد. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أكد الطلبة أنَّ المعهد يدعمهم بالاحتياجات اللوجستية اللازمة لهم (مثل التأشيرات والإقامة)، أثناء انتقالهم إلى جامعة (Bangor) لاستكمال السنة الثالثة من الدراسة، غير أنَّهم أعربوا عن حاجتهم إلى الحصول على التوجيه المناسب لهم فيما يخص دراستهم بالجامعة، وطبيعة الحياة هناك، وذلك قبل مغادرة مملكة البحرين. ومن ثم، تحث لجنة المراجعة أن يقوم المركز بالنظر في الترتيبات اللازمة لمعالجة احتياجات الطلبة. وبصرف النظر عما تقدم، تشعر لجنة المراجعة بالرضا تجاه البرنامج التعريفي الذي يتم تنفيذه في كل من المعهد والجامعة.

2.13 أصدر المعهد مؤخرًا وثيقة "الممارسات الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي"، والتي تشمل توصيفهم، والدعم المقدم لهم. كما تغطي الوثيقة أيضا الممارسات الخاصة بمراقبة أداء الطلبة وحضورهم، فضلا عن تقديم الدعم للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولقد لاحظت

لجنة المراجعة انه لم يكن لدى الطلبة والموظفين الذين أجريت معهم مقابلات أيٌّ فهم مشترك حول كيفية توصيف الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، أو كيفية تقديم الدعم لهم. وكذلك اقتصرت الأدلة المقدمة على عدد محدود من رسائل البريد الإلكتروني التي يطلب فيها الطلبة شرحًا أو مساعدةً في موضوعات معينة داخل المقررات الدراسية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية أن يقوم بتحويل الوثيقة الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي إلى سياسات وإجراءات رسمية، تكون متاحة لهم، ولأعضاء هيئة التدريس، والجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذها وتقييم مدى فاعليتها.

2.14 يقدم المعهد لطلابه فرصة الدراسة في بيئة تعليمية داعمة، وأنهم يستفيدون أيضا من البيئة المهنية المقدمة لهم بمستوى عالي الجودة من تسهيلات التدريب المتمثلة في نموذج غرفة المعاملات التجارية، فضلا عن التعرف على الممارسين في مجالي الصيرفة والدراسات المالية. غير أنه ليس لدى الحرم الجامعي / المبني الحالي مساحة كافية للطلبة الجامعيين لممارسة الأنشطة الاجتماعية؛ مما أسفر عن اشتراك الطلبة في عدد قليل من الأنشطة خارج إطار المنهج الدراسي مثل الأنشطة الرياضية والاجتماعية، بناءً على ما ذكره الخريجون، في حين يتاح للطلبة المشاركة في مختلف الفعاليات الخاصة بالتوظيف. وقد أوضح الطلبة والخريجون الذين أجريت معهم مقابلات أنه يوجد مجلس لهم يختص بمراجعة الطلبات المقدمة لدعم الأنشطة المتعلقة باهتماماتهم. ومع ذلك، لم تقدم إلى اللجنة أي محاضر تخص اجتماعات مجلس الطلبة. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الموظفين، والطلبة، وكبار المديرين، تمَّ التأكيد على أنه بالنظر إلى المرافق والأماكن الحالية، فإنَّه من الصعب توفير نطاق واسع من الأنشطة الخارجية عن المنهج للطلبة الذين يدرسون في البرنامج. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز البحث والنظر في طرائق جديدة؛ لتعزيز خبرة التعلم غير الرسمي لدى الطلبة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي للحرم الجامعي.

2.15 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسة للقبول مناسبة وتنفذ بفاعلية، ومعروفة جيدا لدى الطلبة والموظفين.
- سجل الطلبة المقبولين يلبي الغايات العامة للبرنامج، وأهدافه.

- هناك هياكل إدارية فاعلة في كل من المعهد، والجامعة؛ لضمان إدارة البرنامج بشكل جيد، وتقديمه وفقًا لاتفاقية التدقيق.
- الموظفون الأكاديميون الذين يدرِّسون البرنامج من ذوي الكفاءات العليا كما أنهم قادرون على الربط بين النظرية والتطبيق.
- هناك سياسات وإجراءات واضحة فيما يتعلق بالموارد البشرية، تنفذها المؤسسة بشكل مستمر كما أنَّ الموظفين على دراية تامة بها.
- هناك نموذج محاكاة لغرفة المعاملات التجارية يقدم للطلبة الخبرة التعليمية الجيدة، كما أنَّ هناك أدلة على استخدامه في تدريس المقررات الدراسية ذات الصلة بالبرنامج.
- هناك دعما مناسبا للطلبة يُقدم من قِبل من الأساتذة والموظفين الإداريين المشاركين في تقديم البرنامج.

2.16 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على مركز الدراسات الاكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:

- تعيين اساتذة إضافيين من حاملي درجة الدكتوراه أو الممارسين المتخصصين في الصيرفة والدراسات المالية؛ لضمان استقرار البرنامج، واستمراريته، وتطوير إستراتيجية لتنفيذ الأبحاث ذات الصلة بتخصصات أعضاء هيئة التدريس وطبيعة المعهد.
- التعجيل بتنفيذ نظام المعلومات الطلابية الجديد؛ لتحسين الأداء الوظيفي، وتعزيز عملية اتخاذ القرارات من جانب الإدارة.
- توسيع نطاق المصادر الأكاديمية في المكتبة، وتوفير مساحة إضافية للمذاكرة في الحرم الجامعي، والتأكد من سهولة وصول طلبة الدبلوم إلى مصادر التعلم الإلكتروني الخاصة بجامعة (Bangor).
- التعجيل بإدخال واستخدام منصة شاملة للتعلم الإلكتروني؛ من أجل ضمان أن كلًّا من أعضاء هيئة التدريس والطلبة يتمتعون بخبرة فاعلة في مجال التعلم الإلكتروني.
- اعتماد نظام شامل لمتابعة جميع مصادر المركز لدعم عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- تحويل الوثيقة الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي إلى سياسات وإجراءات رسمية تكون متاحة لهم ولأعضاء هيئة التدريس، والجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذها وتقييم مدى فاعليتها.

- استكشاف طرائق جديدة؛ لتعزيز خبرة التعلم غير الرسمي لدى الطلبة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي للحرم الجامعي.

2.17 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج**.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 تندرج مواصفات الخريجين ضمن الأهداف التعليمية للبرنامج، التي بدورها تندرج ضمن مخرجات تعلمه. وتركز مخرجات تعلم البرنامج بشكل كبير على ما يكتسبه الخريجون "من المهارات والثقة التي تمكنهم من تحمل المسئوليات المبدئية عند الالتحاق بالوظائف المصرفية والمالية". وقد درست اللجنة جميع ملفات المقررات الدراسية، ووجدت أن الأهداف التعليمية الرئيسة قد تم ربطها بشكل واضح مع أهداف كل مقرر دراسي ومخرجات التعلم العامة والمطلوبة لكل مقرر، كما يتم المواءمة بشكل مناسب بين أدوات التقييم ومخرجات تعلم البرنامج. وتشعر اللجنة بالرضا أن مواصفات الخريجين قد تم إدراجها ضمن الأهداف التعليمية الرئيسة في البرنامج، وكذلك ضمن مخرجات التعلم المطلوبة له، كما أن استخدام اساليب التقييم الصحيحة والموثوق بها يضمن تحقيق هذه الأهداف، كما اتضح من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم (مزيد من التفاصيل في الفقرة: 3.7). ومع ذلك، لاحظت اللجنة أنه على الرغم من أنَّ الموظفين الأكاديميين الذين أجريت معهم مقابلات كان لديهم فهم واضح لما يتوقع أن يحققه خريجو البرنامج، وما المواصفات التي سيتميزون بها، غير أن مصطلح "مواصفات الخريجين" لم يكن مألوفا لديهم. ولهذا تحث لجنة المراجعة على أن يقوم المركز بترتيب ورش عمل بشأن هذه المسألة؛ من أجل ضمان استيعاب جميع الموظفين الأكاديميين لهذا المصطلح.

3.2 لا يوجد لدى المعهد سياسة رسمية تخص المقايسة المرجعية، كما لم يخضع البرنامج لأي مقايسة مرجعية رسمية، وهو ما أكدته اللجنة أثناء الزيارة الميدانية. وأوضح الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أن عملية المقايسة المرجعية غير المباشرة تحدث أولا من خلال الفحص الذي يقوم به الممتحنون الخارجيون الذين تم اختيارهم من جامعات أخرى في المملكة المتحدة أو أوروبا، وتم تعيينهم من قِبل جامعة (Bangor)؛ وتحدث ثانيا من خلال تقدم طلبة الدبلوم للحصول على البكالوريوس من الجامعة، بما يمثل أحد نقاط المقايسة المرجعية الخارجية التي تستخدم لمقارنة المعايير الخاصة بخريجي المعهد. كما أوضح الموظفون الذين تم مقابلتهم أثناء جلسات المقابلة، أن بعض المقررات الدراسية يتم إدخال دراسات حالة تتعلق بالبحرين، وبالمنطقة كلما أمكن تطبيق

ذلك. وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، توصي لجنة المراجعة بأن يطور مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية سياسة جديدة للمقايسة المرجعية الرسمية؛ من أجل إخضاع جميع جوانب البرنامج لمقايسة مرجعية مع مؤسسات محلية، واقليمية، ودولية.

3.3 توجد لدى المؤسسة وثيقة خاصة بسياسات الامتحانات والأدلة الإرشادية للمراقبة، والتي تتناول عملية إجراء الامتحانات والأمور المتعلقة بها، كما ينبغي على جميع البرامج المقدمة في المركز اتباع هذه السياسة. علاوة على ذلك، يتبع المعهد دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) الذي ينص على سياسات وإجراءات التقييم المتبعة في برنامج الدبلوم. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بأن الجامعة تتحقق من التزام المعهد بهذه السياسات والإجراءات من خلال ثلاث آليات رئيسة؛ الأولى: من خلال التواصل المستمر بين مدقق البرنامج المعين من قبل الجامعة، ومدير البرامج الجامعية في المعهد، والثانية: من خلال اجتماع مجلس الدراسات الذي ينعقد في المعهد، والثالثة: من خلال تقديم عملية منهجية للتدقيق الداخلي والخارجي. وقد أوضح كبار المديرين الذين أجريت معهم مقابلات بكل من المعهد وجامعة (Bangor)، وبالاستناد إلى نتائج مناقشات مجلس الامتحانات واجتماعات مجلس الدراسات، أنَّ المراجعات / التحديثات المتعلقة بإجراءات التقييم يتم إدراجها حسب ما يقتضيه الأمر. وللطلبة أيضا رأي في تعديل وتحديث سياسة التقييم، وقد تم تقديم أمثلة إلى اللجنة عن التحسينات المقدمة استنادًا إلى اقتراحات الطلبة، مثل التقليل من عدد الامتحانات القصيرة الخاصة بكل مقرر دراسي من ثلاثة امتحانات إلى اثنين، اعتبارا من 2016–2017. وقد أكد الطلبة الذين تم مقابلتهم أنه يتم استشارتهم بشأن التغييرات المقترح إدخالها على التقييمات، كما أنهم أكدوا على أنَّ الكتيب الإرشادي الذي يقدم لهم أثناء البرنامج التعريفي يحتوي على معلومات تتعلق بالتقييمات. غير أنَّ طلبة برنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية الذين أجريت معهم مقابلات أثناء الزيارة الميدانية لجامعة (Bangor) قد سلطوا الضوء على أهمية الامتحانات القصيرة التي شعروا بقيمتها بعد انتقالهم للدراسة بالجامعة؛ نظرًا لأن هذه الامتحانات القصيرة تجبرهم على المذاكرة بانتظام؛ مما يساعدهم عند دخول الامتحان النهائي، وهذا خلافًا لإجراءات التقييم المستخدمة من قبل جامعة (Bangor) التي تختلف من مقرر دراسي إلى آخر، بالإضافة إلى الامتحان النهائي الذي يخصص له (60%) في الجامعة. وقد درست اللجنة الكتيب الإرشادي للطلبة، ولاحظت أنه يحتوي على معلومات عن كيفية تقييم المقررات، ودرجات النجاح، وإطار توزيع الدرجات، والإجراءات المتبعة في تسليم الواجبات الدراسية، والإجراءات المتبعة في

إعادة تصحيح الأعمال، والتغذية الراجعة، والتدقيق الداخلي، والفحص الخارجي، والترتيبات الإدارية المختلفة بما في ذلك إجراءات التظلم. وقد أشار الموظفون الأكاديميون الذين تم مقابلتهم إلى أنَّ جميع أساليب التقييم يتم كتابتها بعناية، كما يتم إخضاعها للتدقيق الخارجي والداخلي قبل بداية الفصل الدراسي. وتقدر لجنة المراجعة أن سياسات وإجراءات التقييم تنفذ بشكل مستمر، ويتم متابعتها وإخضاعها للمراجعة المنتظمة، كما يتاح للطلبة الاطلاع عليها.

3.4 درست اللجنة وثيقة المواصفات الخاصة ببرنامج الدبلوم، والتي يذكر فيها أن طرائق التقييم يتم موائمتها وفقا لمستوى البرنامج، كما يتم ربطها مباشرة بمخرجات التعلم المطلوبة منه. علاوة على ذلك، فإنَّه توجد في مواصفات كل مقرر دراسي مخرجات تعلم عامة تعد بمثابة جزءٍ من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما يوجد جدول يوضح المواءمة بين التقييمات والمجموعات المختارة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ولضمان تحقق هذه المواءمة، فقد أبلغت اللجنة أنه عند الانتهاء من تدريس المقرر فإنه يُطلب من كل عضو من أعضاء هيئة التدريس كتابة تقرير يعكس مدى تحققها. ويتم إرسال هذا التقرير إلى مدير البرامج للتحقق من مواءمة التقييمات مع مخرجات تعلم البرنامج. وأثناء الزيارة الميدانية، قدم أعضاء هيئة التدريس أمثلة متعددة عن كيفية اختيار أدوات التقييم الصحيحة لتقييم مخرجات التعلم المختلفة على حسب أنواعها وفئاتها مثل المعرفة والتفكير النقدي، والمهارات العامة القابلة للنقل. وأثناء الزيارة الميدانية، أوضح أعضاء هيئة التدريس أن التقييمات المستخدمة في المقررات الدراسية للسنة الثانية تتطلب مستوى عاليًا من المهارات التحليلية مقارنة بمخرجات تعلم مقررات الدراسية الأولى، ويتضح ذلك من خلال مقررات مثل تمويل الشركات (FIN2101)، والذي يدرس في الفصل الدراسي الأول من السنة الثانية، ومقرر تحليل المخاطر (BAK2102)، والذي يدرس في الفصل الدراسي الثاني من السنة الثانية، ومقرر الصيرفة التجارية الإسلامية (IF2103)، والذي يدرس في الفصل الدراسي الأول من السنة الثانية. ويعدُّ هذا التدرج في المقررات دليلا على أن فريق البرنامج يقوم بتنفيذ مخرجات التعلم الأكثر تحليلا داخل المقررات الدراسية الأكثر تقدما. ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، تلاحظ اللجنة أن هناك آليات تستخدم في عملية التدقيق الداخلي والخارجي؛ للتأكد من أنَّ جميع مهام التقييم تتم مواءمتها بشكل صحيح مع مخرجات تعلم البرنامج ذات الصلة. علاوة على ذلك، فقد أبلغت اللجنة بأنه نظرًا لأهمية عملية المواءمة بين التقييمات ومخرجات التعلم، فقد تم إدراجها مؤخرًا كجزء من ورش العمل الخاصة بتطوير الموظفين؛ لضمان أن لدى جميع أعضاء هيئة التدريس دراية كاملة بهذا الجانب. ومن

ثم، تقدر اللجنة وجود آليات منفذة تكفل مواءمة مهام التقييم بشكل جيد مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومن ثم، ضمان تحقيق المعايير الأكاديمية لطلبة الدبلوم الذين واصلوا تقدمهم؛ للحصول على بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية أو بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية من جامعة (Bangor). وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أن هناك حاجة إلى وجود آلية لتقييم مخرجات التعلم الخاصة بكل مقرر دراسي على حدة (كما نوقش في الفقرة: 1.5)، وتلاحظ كذلك عدم وجود آلية لتقييم مستوى تحقيق مخرجات تعلم البرنامج بمجرد أداء الطلبة للامتحان، أو تسليمهم لإحدى الواجبات / المشاريع المطلوبة للتقييم. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأن يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بتطوير وتنفيذ آلية لتقييم مستوى تحقيق الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، بعد الانتهاء من الفصل الدراسي.

3.5 يتبع مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية في المعهد دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، والذي يوضح الأدلة الإرشادية الشاملة والموثقة التي تتعلق بعملية التدقيق الداخلي، حيث تخضع جميع أدوات التقييم لعملية التدقيق الداخلي القبلي للتقييم، والتي تنفذ قبل البدء في تدريس المقررات الدراسية. وجميع أعضاء هيئة التدريس الذين قاموا بتدريس هذه المقررات من قبل، فضلًا عن الأساتذة المتخصصين الذين يدرسون برامج أخرى داخل المعهد، يتم دعوتهم للمشاركة كمدققين داخليين. كما أوضح الموظفون الذين يعملون كمدققين داخليين أثناء مقابلتهم، أنه يتم تزويدهم بمواصفات البرنامج، ومواصفات المقررات الدراسية، فضلا عن خطط الدروس ونماذج الإجابات. وتشتمل عملية التدقيق على التحقق من بنية ورقة الأسئلة، ومدى مواءمتها مع الفئات المختارة من مخرجات تعلم البرنامج، وكذلك مع تعليمات التصحيح؛ لضمان دقة الأسئلة، ولضمان حداثة مهام التقييم. من خلال المقابلات مع الموظفين الأكاديميين الذين يُدرِّسون في البرنامج، اتضح أن هناك توافقًا قويًّا في الآراء على أنَّ نظام التدقيق الداخلي هو نظام سهل الفهم كما أنه ينفذ بشكل جيد. علاوة على ذلك، فإنَّ الأدلة المقدمة إلى اللجنة أثناء الزيارة الميدانية، توضح كيفية توثيق التغييرات الموصي بها، وإعادتها إلى استاذ المقرر الدراسي؛ من أجل تنفيذها. كما يتم إعادة التصحيح مرة ثانية لاساليب التقييم، حيث يقوم المصحح الثاني بالتحقق من دقة عملية التصحيح الأولى للمهام، ومدى تحقق العدالة بها. وقد أوضح المدققون الذين تم مقابلتهم أن هذه العملية تستغرق شهرًا واحدًا في المتوسط، ويتم الإشراف عليها من قبل كبار مديري مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية، كما أكدوا على عدم السماح لهم باستخدام أي من اساليب التقييم دون أن تكون قد خضعت من قبل

للتدقيق الداخلي والخارجي. وقد درست اللجنة ملفات المقررات الدراسية، وعينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، وأكدت على استخدام التدقيق الداخلي، والتصحيح المزدوج. وتقدر لجنة المراجعة أن إجراءات التدقيق الداخلي يتم تنفيذها بشكل جيد؛ لضمان تحقق العدالة عند تصحيح أعمال الطلبة.

3.6 يتبع فريق برنامج الدبلوم دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor) فيما يتعلق بعملية التدقيق الخارجي، حيث تقوم الجامعة باختيار الممتحنين الخارجيين على أن يكونوا من حاملي الدرجات العلمية العليا في مجال تخصص البرنامج نفسه، وتقوم الجامعة بتعيينهم لفترة مبدئية مدتها ثلاث سنوات، ومن الممكن أن تمتد إلى خمس سنوات. وقد درست اللجنة قائمة بالممتحنين الخارجيين الموجودين حاليًا، وقد شعرت بالرضا؛ لكونهم من خبراء المواد الدراسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأثناء المقابلات، أبلغت اللجنة أن الممتحنين الخارجيين يقومون بزيارة المعهد لمدة يومين في نهاية كل عام أكاديمي، حيث يقومون في اليوم الأول بمراجعة ملفات المقررات الدراسية وعينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، ثم يقومون بتقديم التغذية الراجعة شفهيًّا أثناء اجتماعات مجلس الامتحانات الذي ينعقد في اليوم الثاني، ويلي ذلك تقديمهم لتقرير مكتوب. ومن خلال دراسة اللجنة لعينات من تقارير الممتحنين الخارجيين، تلاحظ أنهم يقدمون الدعم والنصيحة بشأن المقررات الدراسية لبرنامج الدبلوم، كما تم مناقشة جميع التعليقات وتنفيذها من قبل فريق البرنامج بالنسبة للمقررات الدراسية التي سيتم تقديمها لاحقا. علاوة على ذلك، فقد ذكر الممتحنون الخارجيون الذين تم مقابلتهم أنه قد تم الإبقاء على المعايير الأكاديمية وتحسينها بشكل تدريجي، ولاسيما فيما يتعلق بالمهارات التحليلية العميقة ومهارات حل المشكلات. وتقدر اللجنة أنَّ عملية التدقيق الخارجي يتم تنفيذها على نحو جيد؛ لضمان أنَّ المعايير الأكاديمية لطلبة برنامج الدبلوم التي تؤدي إلى الحصول على درجة البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية، أو بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية هي معايير مماثلة لتلك المعايير الخاصة بالطلبة الذين يدرسون في جامعات أخرى. ورغم ما ذكر سابقًا، تلاحظ اللجنة أن بعض تقارير الممتحنين الخارجيين لا تشتمل على تفاصيل كافية، خاصة إذا كانت هذه التعليقات تتعلق بتقديم المشورة بشأن التغييرات الممكن إدخالها على هيكل البرنامج، أو طريقة تسلسل المقررات. وبناء على ذلك، تنصح لجنة المراجعة بأن يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بالتأكد من أن جميع الممتحنين الخارجيين يقدمون تعليقات تفصيلية عند كتابة تقاريرهم.

3.7 أثناء الزيارة الميدانية، قدمت إلى اللجنة عينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم ومنها: (الاختبارات القصيرة، والعروض التوضيحية، والامتحانات النهائية، والمشروعات)، وقد اتضح من خلال العينات أنه تم استخدام أنواع مختلفة من التقييمات؛ لضمان تحقق العدالة، والتنوع في التقييم، ومراعاة للاختلاف بين قدرات الطلبة. كما تلاحظ اللجنة أيضا مدى تحقق عمق المعرفة والمهارات من خلال الاختبارات القصيرة والامتحانات النهائية، حيث تقدم الامتحانات النهائية أدلة قوية تؤكد قدرة الطلبة على تحليل المسائل المالية والمصرفية الحقيقية المتعلقة بصناعة الخدمات المالية. علاوة على ذلك، فإنَّ مستوى المشروعات الجماعية التي تم مراجعتها أثناء الزيارة الميدانية كان جيدًا، كما أظهرت المشروعات أدلة جيدة تشير إلى تغطية عدد من مخرجات تعلم البرنامج ذات الصلة بالمعارف والمهارات التحليلية، فضلا عن مهارات التواصل الفاعل. وتقر لجنة المراجعة أنَّ أساليب التقييم منظمة على نحو جيد، كما أنها ذات مستوى معقول من الصعوبة يتناسب مع تلبية الغايات العامة للبرنامج. علاوة على ذلك، فإن مستوى إنجاز الطلبة عبر استخدام أساليب تقييم متنوعة ينعكس من خلال تطبيقهم للمفاهيم المالية على حالات واقعية؛ باستخدام دراسات لحالات موجودة في البحرين. وفي المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية لجامعة (Bangor)، أبلغت اللجنة أنَّ مستوى أداء طلبة المعهد في اللغة الإنجليزية والتفكير النقدي يعد أفضل كثيرًا من مستوى أداء الطلبة الآخرين القادمين من مؤسسات دولية أخرى لها شراكة مع جامعة (Bangor). وتقدر لجنة المراجعة أنَّ مستوى أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم ذات مستوى جيد، ويوازي مستوى أعمال الطلبة في البرامج الأخرى المقدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

3.8 يقوم معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية بإجراء تحليل للبيانات الخاصة بدفعات برنامج الدبلوم، وتحليل الإحصاءات المقدمة التي تشير إلى مدة الدراسة التي يستغرقها طالب درجة البكالوريوس حتى يتخرج وهي ثلاث سنوات. وترى اللجنة أن مستوى الإنجاز الذي حققه الطلبة الذين أتموا دراستهم في برنامج الدبلوم مستوى مستوفٍ لأهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له. علاوة على ذلك، فقد قدمت إلى اللجنة إحصاءات تفيد بأن طلبة المعهد يحققون أعلى درجات النجاح بين أقرانهم القادمين من مؤسسات دولية اخرى لها شراكة مع جامعة (Bangor)، وقد تم التأكيد على ذلك من خلال المقابلات التي أجريت مع كبار المديرين في الجامعة. ومع ذلك، وكما أشير في (الفقرة: 1.3)، فإن مهاراتهم الكمية ما زالت تحتاج إلى مزيد من التطوير. كما يحتاج طلبة المعهد إلى تطوير مهاراتهم المرجعية العلمية، ولاسيما عندما يقدمون أحد التكليفات البحثية

فإنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للإشارة بشكل صحيح إلى المراجع التي استخدموها. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه على المركز أن يقوم بتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لتمكنهم من الإشارة بدقة، وبالشكل العلمي المطلوب إلى المراجع المستخدمة في أعمالهم. ويتضح من خلال الإحصاءات المقدمة من المعهد أنَّ متوسط الدرجات مرتفع، كما أنَّ معظم الطلبة يكملون البرنامج في المدة المحددة، إضافة إلى منحهم مراتب الشرف من جامعة (Bangor). ووفقًا للإحصاءات المقدمة، فإن معدل الالتحاق بالبرنامج في ازدياد مستمر منذ بدء طرحه في العام الأكاديمي 2011–2012، حيث تفيد الأدلة المقدمة بتقدم (51) من أصل (60) طالبًا للدراسة في برنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية في جامعة (Bangor) في العام الأكاديمي 2011–2012، في حين تقدم طالب واحد فقط للدراسة في برنامج بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية، وبقية الطلبة إما تسربوا من الدراسة، وعددهم (3)، أو رسبوا في الدراسة وعددهم (6)، في حين أنه في العام الأكاديمي 2012–2013 تخرج (46) طالبًا من أصل (50) طالبًا من بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية في مقابل طالب واحد قد تقدم لبرنامج بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية، وبقية الطلبة تفرقوا ما بين متسربين (3) أو راسبين (1). وفي العام الأكاديمي 2013–2014، تزايد عدد الطلبة الملتحقين ببكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية إلى (5 من أصل 40 طالبًا) في مقابل (35 من أصل 40 طالبًا) التحقوا ببكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية. ووفقًا للإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ نسبة (94%) من الطلبة في العامين الأكاديميين 2013–2015، قد واصلوا دراستهم في برنامج البكالوريوس، في حين كانت النسبة في العام الأكاديمي 2012–2013، (98%)، وكان العدد الإجمالي للطلبة المتسربين من العام 2011 إلى العام 2014، هو (13) طالبًا من أصل (158)، وترجع معظم أسباب التسرب إلى الرسوب، أو التأجيل، أو الانتقال إلى برامج أخرى. وتلاحظ اللجنة من خلال الإحصاءات المذكورة أعلاه، أن الطلبة الذين حصلوا على درجة الدبلوم في المعهد كانوا هم نفس الطلبة الذين تقدموا إلى درجة البكالوريوس في جامعة (Bangor). ويعني هذا بدوره أنهم قد تم إعدادهم أكاديميًّا على نحو جيد، كما أنَّهم لا يواجهون أيَّ عقبات تعوقهم أثناء تقدمهم إلى جامعة (Bangor). وبعد الحصول على بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية، انتقل (71%) من الخريجين في العام الأكاديمي 2012–2013، للعمل في وظائف ذات صلة بمجالهم، في حين انخفضت هذه النسبة إلى (55%) في العام الأكاديمي 2014–2015. ومن خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة

الميدانية، علمت اللجنة أنَّ معظم الطلبة يعملون في مجال قطاع الخدمات المالية مثل الشركات الخاصة، والبنوك، وشركات الاستثمار، وشركات التأمين، في حين أن عددًا صغيرًا من الخريجين قد التحقوا بالوظائف الحكومية. كما أعرب ممثلو أرباب الأعمال عن رضاهم تجاه مستوى أداء كل من خريجي الدبلوم، وخريجي البكالوريوس. وتقدر لجنة المراجعة أن مستوى إنجاز الخريجين في مؤهل الدبلوم ومؤهلي البكالوريوس هو مستوى مستوفٍ لمتطلبات كلا المؤهلين.

3.9 يقوم المعهد بالاشتراك مع جامعة (Bangor) بمتابعة تقدم الطلبة على مدار الأعوام الأكاديمية. وتشير الإحصاءات المقدمة من المعهد بشكل واضح إلى أن جميع الطلبة الذين استكملوا متطلبات البرنامج قد تخرجوا خلال ثلاث سنوات؛ منها سنتان في المعهد في مملكة البحرين، حيث تلقوا شهادة الدبلوم، وسنة في جامعة (Bangor)؛ لاستكمال مؤهل البكالوريوس. كما أنَّ معدل التسرب منخفض، حيث لم يتسرب من استكمال برنامج البكالوريوس إلا (13) طالبًا فقط إلى الآن. ومن خلال المقابلات، أبلغت اللجنة بأنه لا يوجد دليل على عقد مقايسة لعدد الطلبة مع برامج أخرى مماثلة في البحرين، أو في المنطقة، غير أنَّ هناك مقايسة بين طلبة المعهد وطلبة المؤسسات الدولية الأخرى التي لها شراكة مع جامعة (Bangor)، والتي تعد دليلا على أن أداء طلبة المعهد هو أفضل بكثير من أداء غيرهم من الطلبة فيما يخص اللغة الإنجليزية، والتفكير النقدي، على الرغم من حاجتهم إلى مزيد من الدعم فيما يخص كيفية الإشارة إلى المراجع في أعمالهم التحريرية، كما اتضح من المقابلات مع الموظفين الأكاديميين بالجامعة (انظر الفقرة: 1.2). ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على المركز أن يضمن تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لهم؛ من أجل الإشارة بدقة إلى المراجع المستخدمة في أعمالهم. وقد درست اللجنة التحليل الموجز الخاص بدفعات الطلبة، ووجدت أن عدد خريجي برنامج الدبلوم قد انخفض خلال السنوات من 2013 إلى 2015 من (60 إلى 51، ثم إلى 39 طالبًا) على التوالي، والأمر نفسه ينطبق على خريجي برنامج البكالوريوس، حيث انخفض عددهم من (51 إلى 49، ثم إلى 44 طالبًا) على التوالي في السنوات الأكاديمية نفسها المذكورة سابقا. ولذلك، تحث لجنة المراجعة على أن يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بالتحقيق في السبب وراء انخفاض عدد خريجي الصيرفة والدراسات المالية.

3.10 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، فإنه لا يوجد لدى المعهد مجلس استشاري للبرنامج، بل يوجد بدلا منه مجلس إدارة يرأسه محافظ المصرف المركزي للبحرين، وذلك بعد وضع المؤسسة تحت

مظلة المصرف المركزي وفقًا للمرسوم الملكي رقم: (21) الصادر في 2016. ويتألف مجلس الإدارة من كبار ممثلي القطاع المالي والمصرفي، إلى جانب كبار موظفي المعهد. ومن خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، علمت اللجنة أنَّ مجلس الإدارة يجتمع بانتظام لمناقشة المسائل المرتبطة بوضع القطاع المالي والمصرفي في البحرين. ومع ذلك، تشعر اللجنة بالقلق أنَّ مسئوليات مجلس الإدارة هي مسئوليات عُلْيا ليست على مستوى البرنامج، وهو ما تم تأكيده من خلال الأدلة المقدمة والمقابلات التي أجريت مع كبار مديري المعهد. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنْ يقوم المعهد بتشكيل مجلس استشاري للبرنامج يتألف من خبراء خارجيين متخصصين، ومن أرباب الأعمال والخريجين؛ بغرض إجراء المناقشات والاستشارات حول الأمور التي تتعلق بتطوير البرنامج وتحديثه.

3.11 أثناء الزيارة الميدانية، أجرت اللجنة مقابلات مع كل من ممثلي أرباب الأعمال وخريجي برنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية. وذكر ممثلو أرباب الأعمال الذين أُجريت معهم مقابلات أنَّ خريجي الصيرفة والدراسات المالية قد جذبوا انتباههم؛ نظرا لثقتهم وإتقانهم اللغة الإنجليزية وأخلاقياتهم الجيدة في العمل، وتوجههم الوظيفي، فضلا عمَّا يمتلكون من مهارات إبداعية وقيادية، وقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة. كما رأوا أنَّ الخبرةَ الدوليةَ التي اكتسبها الطلبة أثناء الدراسة في جامعة (Bangor) قد ساهمت في نضجهم. ومن خلال المقابلات مع الخريجين، علمت اللجنة أن عددًا كبيرًا منهم يدرسُ للحصول على درجة الماجستير من المعهد؛ لتسهيل عملية تقدمهم الوظيفي. وقد أكدوا على أنَّ المعهد يقوم بإعدادهم على نحو جيد لبيئة العمل، في حين تركز الجامعة على الجوانب الأكاديمية، وهذا بدوره يساعدهم في الدمج بين النظرية والتطبيق. غير أنه، ووفقًا لما ذكره الخريجون، فقد كان هناك أمرٌ واحدٌ يشغلهم، وهو قلة عدد المقررات الدراسية الاختيارية خلال أول سنتين أكاديميتين لهم في المعهد، خلافًا للجامعة، التي تقدم خياراتٍ عديدةً عندما يتعلق الأمر بالمقررات الاختيارية (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 1.2). وبوجه عام، تقدر اللجنة أن الخريجين وأرباب الأعمال يشعرون بالرضا التام تجاه البرنامج وطريقة تقديمه. ومع ذلك، تحث لجنة المراجعة على أن تقوم المؤسسة بتطوير وإجراء استبانات لآراء كل من أرباب الأعمال والخريجين؛ لقياس مدى رضاهم بشكل رسمي. (انظر التوصية الواردة في الفقرة: 4.8).

3.12 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- سياسات وإجراءات التقييم تُنفذ بشكل مستمر، ويتم متابعتها، وإخضاعها للمراجعة المنتظمة وإتاحتها للطلبة للاطلاع عليها.
- مواءمة جميع اساليب التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لضمان تحقق المعايير الأكاديمية للبرنامج.
- إجراءات التدقيق الداخلي يتم تنفيذها بشكل جيد؛ لضمان تحقق العدالة عند تصحيح أعمال الطلبة.
- عملية التدقيق الخارجي يتم تنفيذها بشكل جيد؛ لضمان أنَّ المعايير الأكاديمية لطلبة البرنامج مماثلة لتلك المعايير الخاصة بطلبة الجامعات الأخرى.
- مستوى أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم ذات مستوى جيد ويوازي مستوى أعمال الطلبة في البرامج الأخرى المقدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- مستوى إنجاز خريجي البرنامج يلبي متطلبات مؤهل البكالوريوس في جامعة (Bangor).
- الخريجون وأرباب الأعمال يشعرون بالرضا التام تجاه البرنامج وطريقة تقديمه.

3.13 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على مركز الدراسات الاكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:

- تطوير وتنفيذ سياسة رسمية للمقايسة المرجعية؛ من أجل إخضاع جميع جوانب البرنامج بما في ذلك مخرجاته لمقايسة مرجعية مع المؤسسات المحلية، والإقليمية، والدولية.
- تطوير وتنفيذ آلية لتقييم مستوى إنجاز الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج عند إتمام الفصل الدراسي.
- التأكد من تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لتمكنهم من الإشارة بدقة، وبالشكل العلمي المطلوب إلى المراجع المستخدمة في أعمالهم.
- تشكيل مجلس استشاري للبرنامج يتألف من خبراء خارجيين متخصصين، ومن أرباب الأعمال والخريجين؛ بغرض إجراء المناقشات والاستشارات حول الأمور التي تتعلق بتطوير البرنامج وتحديثه.

3.14 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى المعهد سياساته الخاصة، ولوائحه، وإجراءاته، والتي تُطبق في جميع اقسامه، حيث تغطي هذه السياسات الموارد البشرية، والمالية، والمشتريات، وإدارة البرامج المقدمة به. كما يوجد لديه إطارٌ للجودة؛ يتم تطبيقه على جميع الإجراءات التي تغطي التطوير المهني للموظفين، والمقررات الدراسية القصيرة، فضلًا عن البرامج الأكاديمية التي يتمُّ إدارتها بالتعاون مع مؤسسات خارجية. علاوةً على ذلك، فإنَّ مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية هو المسئول عن جميع الإجراءات الخاصة بضمان الجودة، والتي تُطبق في جميع الاقسام من خلال مجموعة شاملة من السياسات، والإجراءات، والأدلة الإرشادية، والكتيبات، والنماذج الأكاديمية. وقد فحصت اللجنة الوثائق المقدمة، وتأكدت على أنَّها مكتوبة بوضوح ومنظمة بشكل جيد. ويخضع برنامج الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية أثناء عملية مراجعته في المقام الأول إلى سياسات، وعمليات كل من المعهد والجامعة، ومركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية في المعهد هو المسئول عن ضمان أنَّ البرنامج مستوف لمتطلبات كلتا المؤسستين. والأساتذة والموظفون الإداريون الذين تمَّ مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية في كل من المعهد والجامعة كانوا على دراية تامة بالسياسات، والإجراءات، والأدلة الإرشادية المتعلقة بعملهم، وقد أشاروا إلى أنَّ تعريفهم بهذه السياسات، والإجراءات قد تم عند تعيينهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود مجموعة شاملة من السياسات، والإجراءات التي تنظم عملية تقديم البرنامج، بالإضافة إلى وجود نظام للمراقبة يضمن اتِّباع البرنامج للَّوائح المنظمة لكل من المعهد والجامعة.

4.2 قُدِّمَ إلى لجنة المراجعة الهيكل التنظيمي للمعهد الذي يوضح هيكل المؤسسة. ويتضح من خلال هذا الهيكل أنَّ رئيس مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية هو المسئول أيضًا عن إدارة وحدة ضمان الجودة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن رئيس المركز هو المسئول عن إدارة جميع البرامج التي أقرها المركز، ويسانده في ذلك مدير البرامج، الذي يتولى بدوره مسئولية تسيير الأنشطة اليومية، هذا إلى جانب المساعدة المقدمة من كل من الأساتذة والموظفين الإداريين على السواء. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ الهيكل التنظيمي للمركز لا يقدم للبرنامج القيادة الأكاديمية

المتخصصة التي تسهم في توجيهه بشكل رسمي في جميع الشئون الأكاديمية المتعلقة بالمنهج الدراسي، ومقرراته، وتخصصاته. ولهذا توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يعزز من القيادة الأكاديمية للبرنامج، من خلال إدراج قيادة أكاديمية في الهيكل التنظيمي للمركز لتعيين قيادة متخصصة لبرنامج الصيرفة والدراسات المالية.

4.3 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ المسئولية النهائية عن الحفاظ على المعايير الأكاديمية، وجودة الخبرة التعليمية للطلبة تقع على عاتق المعهد على النحو المبين في وثيقة اتفاقية التدقيق الخاصة بكل من الجامعة والمعهد. ووفقًا لهذه الاتفاقية، فإن مجلس الدراسات هو المسئول عن ضمان تحقيق جميع التعديلات المقترح إدخالها على البرنامج، مثل المحتوى، وطريقة التقديم والتقييم، أو التوظيف، وتحسين جودة الخبرة التعليمية المتاحة للطلبة. ووفقًا للهكيل التنظيمي لمجلس الدراسات فان رئيس مركز الدراسات، أو أحد الأشخاص المرشحين من المجلس نفسه يترأس المجلس، ويضم المجلس مدير البرامج، وجميع الأساتذة والإداريين المساهمين في تقديم برنامج الصيرفة والدراسات المالية، بالإضافة إلى المدققين الداخليين والممتحنين الخارجيين، وثلاثة على الأقل من ممثلي الطلبة، فضلا عن المدقق المعين من قِبل الجامعة، ومسئول ضمان الجودة التابع لها، والأعضاء الاستشاريين المشاركين. وتشير الأدلة المقدمة إلى اجتماع المجلس بشكل منتظم، وتقديمه لتغذية راجعة مفيدة فيما يخص برامج جامعة (Bangor) الثلاث المقدمة في المعهد. وينعقد اجتماع مجلس الدراسات في مملكة البحرين، ثم يقدم تقاريره إلى لجنة التعليم والتعلم في الجامعة. ومن خلال اطلاعها على محاضر الاجتماعات، تأكدت اللجنة من أن المجلس يقدم تغذية راجعة مفيدة فيما يخص البرامج الثلاثة للدبلوم المقدمة في المعهد. وعلاوة على ذلك، علمت اللجنة من المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، أن هناك تعاونًا مستمرًّا ومشتركًا بين المدقق التابع للجامعة، وموظفي ضمان الجودة بالمعهد؛ ومن الواضح أنَّ كلا الطرفين يؤدي دورًا مهمًّا في التواصل، وتقديم المشورة بشأن تطبيق سياسات ولوائح الجامعة. وعلاوة على ذلك، فهناك مجلس الامتحانات الداخلية والخارجية، واللذان يعقدان اجتماعاتهما لمراجعة نتائج تقييم المقررات الدراسية، وضمان تقيدهما باتفاقية التدقيق. ويتألف مجلس الامتحان الداخلي من رئيس المركز، ومدير البرامج، والاساتذة، والمنسقين الإداريين، ومسئول ضمان الجودة، وموظف مركز الامتحانات، في حين يتألف مجلس الامتحانات الخارجي من مدقق الجامعة، والمسئول عن ضمان الجودة بها، ورئيس مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية،

والأساتذة الذين يساهمون في تقديم البرنامج، والمدققين الداخليين، والممتحنين الخارجيين، إلى جانب مسئول ضمان الجودة في المعهد. ومن الجدير بالذكر أن المجلسين يتقاسمان المسئولية نفسها، بصرف النظر عن كونهما محليين أو دوليين؛ لضمان تحقق المعايير الأكاديمية لكل من خريجي برنامج الدبلوم، وبرنامج البكالوريوس على السواء. وتُناقشُ نتائجُ اجتماعات المجلسين المذكورين أعلاه من خلال اجتماع مجموعة فحص الشراكة الخارجية، والذي ينعقد بشكلٍ دوري لتحديد وإدارة المخاطر، أو التهديدات التي تتعرض لها معايير الجودة. وبوجه عام، تشعر اللجنة بالرضا تجاه جودة تقديم البرنامج في المعهد والتي تكفُلُها عدة جهات، فضلا عن وجود عدة لجان مشتركة؛ للتأكد من فاعلية نظام ضمان الجودة. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة وجود نظام إداري واضح لضمان جودة البرنامج، ويتم تنفيذه، ومراقبته، وتقييمه بصورة مستمرة.

4.4 أثناء الزيارات الميدانية لكل من الجامعة والمعهد، اتَّضح من المقابلات التي أجريت مع الاساتذة والموظفين الإداريين أنَّ هناك وعيًا كاملًا بنظام ضمان الجودة الداخلي، وبالدور الذي يقوم به الموظفون في تنفيذ سياسات ضمان الجودة المتعلقة بواجباتهم. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين أجريت معهم مقابلات أنهم يحضرون اجتماعات مجلسي الدراسات والامتحانات التي تنعقد في المعهد بالاشتراك مع ممثلي الجامعة؛ لضمان وعيهم الكامل بجميع الإجراءات ذات الصلة بضمان الجودة ومشاركتهم فيها. علاوة على ذلك، أوضح أعضاء هيئة التدريس والموظفون الإداريون الذين أجريت معهم مقابلات أنَّ ورش العمل الخاصة ببناء القدرات يتم عقدها بصفة دورية عند تقديم أو استحداث إجراءات وسياسات جديدة، حيث يقوم مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بتنظيم هذه الأنشطة؛ من أجل نشر الممارسات الجيدة بين جميع الموظفين. وعلاوة على ذلك، يتمُّ اطلاع الموظفين على عمليات ضمان الجودة أثناء البرنامج التعريفي، ومن خلال الوثائق الرئيسة مثل الكتيب الإرشادي الخاص بأعضاء هيئة التدريس، ودليل الموارد البشرية. كما كان لدى الموظفين الذين تم مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية في الجامعة فهمٌ واضحٌ بطبيعة أدوارهم تجاه ضمان جودة تقديم برنامج الدبلوم في المعهد، وكذلك ضمان جودة خبرة التعلم التي يكتسبها الطلبة أثناء تقدمهم إلى السنة الثالثة ببرنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية او برنامج بكالوريوس إدارة الأعمال والدراسات المالية. وتقدر لجنة المراجعة أن الموظفين يظهرون مستوى عاليًا من الفهم والالتزام بجميع الإجراءات والممارسات الخاصة بضمان الجودة الداخلية فيما يتعلق بتقديم البرنامج.

4.5 لا يقدم المعهدُ حاليًا برامجه الأكاديمية الخاصة به، حيث إنَّ جميع البرامج الأكاديمية التي يقدمها مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية هي برامج يستضيفها المعهد، وتصممها وتتكفل بجودتها مؤسسات التعليم العالي الدولية. أمَّا فيما يخص برامج جامعة (Bangor) المقدمة في المعهد، يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ طرح البرامج الجديدة ينظمه دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، فضلًا عن الأطراف الاخرى التي تشارك في فحص الاجراءات مثل مجموعة فحص الشراكة الخارجية التابعة للجامعة، ولجنة التدقيق الرسمي التي أُنشئت لهذا الغرض فقط. وقد اطَّلعت اللجنة على دليل التدقيق الخاص بجامعة (Bangor)، وتلاحظ مواءمته لشروط الجودة في المملكة المتحدة، كما أنه يمثل معايير الجودة الدولية الملائمة لطرح برامج جديدة. وقد كان آخر البرامج التي تم تصميمها باستخدام هذا الدليل هو برنامج الدبلوم في التمويل الإسلامي. ومن خلال المقابلات، أبلغت اللجنة بأنه لا توجد حاليا خطط لطرح برامج جديدة، حيث يركز المعهد حاليًا على تقديم السنة الثالثة من برنامج بكالوريوس الصيرفة والدراسات المالية في البحرين بعد حصول الطلبة على دبلوم الصيرفه والدراسات المالية من المعهد، بدلا من انشغاله في طرح برامج جديدة. وتشعر لجنة المراجعة بالرضا أنَّ المعهد يستشير قطاع الأعمال لمعرفة احتياجاته، وتلبيتها عند طرح برامج جديدة.

4.6 كما هو مبين في (الفقرة: 4.3)، فهناك عدة ترتيبات قائمة لرصد ضمان جودة البرامج وتنفيذها. وإحدى هذه الترتيبات تختص بتقديم تقارير مراجعة المقررات الدراسية المُعدة من قبل قادة المقررات عند نهاية كل فصل دراسي، حيث تعكس هذه التقارير كيفية تقديم محتوى المقررات الدراسية، ونسبة حضور الطلبة ومشاركتهم، وتقييم مستوى أدائهم، والتغذية الراجعة الخاصة بهم. وقد تم إدراج هذه التقارير ضمن ملفات المقررات الدراسية، والتي أتيح للجنة المراجعة الاطلاع عليها أثناء الزيارة الميدانية. ويقوم بجمع هذه التقارير رئيس المركز الذي يُعد تقريرًا سنويًّا ويقدمه إلى لجنة المعايير التعليمية التابعة للمعهد. ويتم إعداد تقرير سنوي حول برامج الدبلومات الثلاثة التابعة لجامعة (Bangor) المقدمة في المعهد، بما فيها برنامج دبلوم الصيرفه والدراسات المالية ويتم تلقي المعلومات الواردة في التقرير من أنشطة مجلسي الدراسات والامتحانات، حيث يقدم التقرير تقييما نقديًّا لنوعية التعليم والتعلم المقدمة في البرامج الأكاديمية، بما في ذلك تحليلٌ لمعدل تسجيل الطلبة في البرنامج ومستوى أدائهم، والتغذية الراجعة الخاصة بكل من الطلبة والأساتذة، وتحديد الممارسات الجيدة، وتحديد خطة عمل لمعالجة أي مشكلات يتم الكشف عنها، أو أي مبادرات

لتعزيز أحد البرامج. وقد اطلعت اللجنة على التقرير السنوي لعام 2015، ولاحظت أن هناك أدلة حول عدد من الإجراءات المتخذة في العام الحالي كنتيجة لهذا التقرير، وتشمل هذه الإجراءات تجريب النظام الجديد الخاص بمراجعة النظراء، وإدخال استمارات جديدة لتقييم الطلبة للمقررات الدراسية في منتصف الفصل الدراسي، بالإضافة إلى استمارة التقييم التي تُوَزَّعُ عليهم في نهاية الفصل الدراسي. وقد لوحظ أيضًا أن بعض البنود الموجودة بخطة العمل لم يبت فيها بعد، مثل إدخال منصة الـ (Moodle)، وقد تأكد ذلك من خلال المقابلات التي أجريت مع الأساتذة، والإدارة العليا الذين وافقوا على رأي اللجنة، وأكدوا على دعمهم لحثِّ الجهة المعنية للإسراع في عملية التنفيذ. وبشكل عام، تقدر لجنة المراجعة أن المراجعة السنوية الداخلية للبرنامج يتم تنفيذها بفاعلية، كما أنَّ التقارير الصادرة عنها تعكس الأوضاع الحقيقية في المعهد، وتقوم بتقييمها، والاستفادة من الإجراءات التي يجب أن يتم متابعتها، من خلال اجتماعات مجلس الدراسات.

4.7 يتبع المعهد دليل التدقيق الخاص بالجامعة الذي يضع إجراءات واضحة وشاملة فيما يخص إعادة تدقيق البرامج الأكاديمية، وهو أمرٌ مطلوبٌ حدوثُه كل خمس سنوات. وينص إجراء إعادة التدقيق على أنه لابد من أن يُقدَّم إلى مجموعة فحص الشراكة الخارجية التابعة لجامعة (Bangor) ولجنة التدقيق الرسمي المُنْشَأَة لهذا الغرض فقط، اقتراحًا لإعادة تدقيق البرنامج إلى جانب عدة وثائق تقدم من أمين البرنامج قبل (14) يومًا على الأقل من موعد اجتماعهما. وتشمل الوثائق المقدمة مواصفات البرنامج، ونسخًا من استمارات المتابعة السنوية الأخيرة، ونسخةً من أحدث تقرير للمراجعة الداخلية للجودة التي خضع لها البرنامج، ونسخًا من كتيبات المقررات الدراسية، ونسخًا من مواصفات جميع المقررات الدراسية المتعلقة بالبرنامج، وتقارير الهيئات الخارجية (إن وجدت) وتقارير المدققين الداخليين، وتقارير الممتحنين الخارجيين. ومن خلال الأدلة المقدمة لوحظ أن عملية إعادة التدقيق لأي برنامج تُتْرَكُ لأعضاء مجموعة الشراكة الخارجية، وكذلك لتقدير لجنة التدقيق، حيث ينبغي على الطرفين خلال هذه العملية أن يقوما بتقرير ما إذا كانا سيواصلان عملية التدقيق، أم سيواصلان مع إجراء تعديل طفيف، أم سيواصلان بمجرد تنفيذ التوصيات، أم سيقرران الانسحاب. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع كبار المديرين في المعهد والجامعة، أبلغت اللجنة أن العملية القادمة لإعادة التدقيق لبرنامج الدبلوم سوف تتم في العام 2018. كما أبلغت اللجنة أن عملية التدقيق قد تم التعجيل بها لمدة سنة واحدة؛ حتى تشمل أيضا السنة الثالثة لبرامج

البكالوريوس التي سيقوم بتقديمها المعهد كخيار بديل للطلبة؛ استجابة للتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، وتشعر اللجنة بالرضا تجاه وجود ترتيبات ملائمة بمجرد تنفيذ عملية المراجعة الدورية.

4.8 ينص تقرير التقييم الذاتي على أن التغذية الراجعة للطلبة بخصوص كل مقرر دراسي يتم تجميعها في نهاية كل فصل دراسي. ومن خلال المقابلات مع كبار المديرين والاساتذة اتضح وجود استمارة موحدة لتقييم الطلبة، وقد تمَّ تعديلها مؤخرًا للتمييز بوضوح بين تعليقاتهم على المُحاضِر وتعليقاتهم على المقررات الدراسية والمرافق والشئون الإدارية. ويقوم الموظفون الإداريون بتوزيع استمارات التقييم وجمعها وتحليلها قبل إرسالها إلى المحاضرين لمراجعتها والتعليق عليها. كما يقوم مدير البرامج، ورئيس مركز الدراسات الأكاديمية والتنفيذية بمراجعة نتائج التقييم إلى جانب تعليقات المحاضرين. وأبلغ الموظفون لجنة المراجعة بأن رئيس المركز يتابع المسائل المتعلقة بأداء أعضاء هيئة التدريس على المستوى الفردي، في حين تثار مسائل أخرى في اجتماعات مجلس الدراسات، وتدرج ضمن التقرير السنوي حسب ما يقتضيه الأمر. كما قدم إلى اللجنة عينة من استمارات التقييم الخاصة بالطلبة التي تم ملؤها، ولوحظ أنَّ كبار المديرين يستجيبون بشكل إيجابي نحو اهتمامات الطلبة وما يشغلهم. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الطلبة والأساتذة، شعرت اللجنة بالرضا أنه تم الأخذ مؤخرًا باستمارة إضافية للتقييم في منتصف الفصل الدراسي، للتمكين من التدخل المبكر لمعالجة التغذية الراجعة للطلبة؛ للتحسين من خبراتهم التعليمية. وتقدر اللجنة أنَّ المعهد يقوم بجمع التغذية الراجعة من الطلبة بخصوص كل مقرر دراسي مرتين في كل فصل دراسي، وأنه يتم استخدام هذه النتائج للتحسين من البرنامج وطريقة تقديمه. وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه التي بذلها المركز للحصول على التغذية الراجعة للطلبة، غير أنه لا توجد آلية رسمية لجمع آراء الخريجين وأرباب الأعمال بشأن البرنامج وخريجيه. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بتصميم استبانات للحصول على تغذية راجعة من الخريجين وأرباب الأعمال بشأن البرنامج ومخرجاته.

4.9 لدى المعهد آلية رسمية لتحديد احتياجات التنمية المهنية لموظفيه، من خلال عملية التقييم السنوي. ومن المقابلات التي أجريت مع كبار المديرين، أبلغت اللجنة بأنه فضلا عن عملية التقييم السنوي، ينظم المعهد ورش عمل لتلبية الاحتياجات المهنية للموظفين. وأوضح الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أنهم وجدوا هذه الأنشطة مفيدة، كما أنها مرتبطة بواجباتهم ومنظمة على نحو جيد.

كما أشاروا إلى أن عملية التقييم السنوي تشتمل على فقرة تحت مسمى "خطة التنمية"، وقد تم مناقشتها، والموافقة المشتركة عليها من قِبل كل من الموظفين ومديريهم. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن من مسئولية جميع المديرين مساعدة موظفيهم على تحديد احتياجاتهم؛ من أجل تعزيز أدائهم وتقدمهم المهني. علاوة على ذلك، يقوم قسم الموارد البشرية بمراجعة احتياجات التنمية من خلال اطلاعه على التقييمات، ويقوم بصياغة خطة للتدريب يتم إدراجها ضمن خطة الميزانية وتقديمها إلى اللجنة المسئولة عن المصاريف للموافقة عليها. وتقدر اللجنة أنَّ المعهد يقوم بالربط بين خطة التنمية المهنية ونظام التقييم؛ لتعزيز المهارات الشخصية والأكاديمية للموظفين. ولدى المعهد أيضا برنامج لتعليم موظفيه الذين يرغبون في تكملة دراستهم حيث ان ذلك يعود بالفائدة على الفرد وعلى المعهد، وقد قدمت المؤسسة أدلة تفيد بتنفيذ هذه الخطة. علاوة على ذلك، ومن خلال المقابلات التي أجريت مع ممثلي الجامعة، علمت اللجنة بوجود أنشطة للتعليم والتعلم يتم عقدها داخل الجامعة، ويستطيع موظفي المعهد المشاركة فيها من خلال الاتصال عن بعد. بينما لم تجد اللجنة أي دليل على هذه المشاركة، أو أي نوع آخر من الاتصالات بين الطرفين في هذا الصدد. كما لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة على القيام بأنشطة أكاديمية أخرى مثل البحوث المشتركة، على الرغم من أن التعاون بين المؤسستين يعود إلى العام 2004. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن ينشئ المعهد قناة مناسبة للتواصل وللتعاون الأكاديمي بين موظفيه وموظفي جامعة (Bangor).

4.10 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ المعهد يؤدي دورًا حيويًّا في تزويد قطاع الأعمال باحتياجاته من العاملين من ذوي الكفاءات في مختلف التخصصات مثل الصيرفه، والدراسات المالية، والمحاسبة، والتأمين، والدراسات الإسلامية. ووفقًا للمقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، علمت اللجنة أن الاتصال الوثيق بين المعهد وقطاع الأعمال يُمكن المعهد من القدرة على التنبؤ باحتياجات السوق المحلية. علاوة على ذلك، فإن إنشاء نموذج محاكاة لغرفة المعاملات التجارية، وتضمين جلسات للمحاكاة في برنامج الدبلوم قد تم استحسانه من قبل قطاع الأعمال. كما أبلغت اللجنة من قبل كبار الموظفين الذين تم مقابلتهم أنَّ المعهد يقوم بترتيب اجتماعات سنوية مع مديري التدريب والموارد البشرية بقطاع الأعمال؛ ليقوم بعرض برامجه الحالية عليهم، واستقبال التغذية الراجعة، والتعليقات الخاصة بشأن المقررات الدراسية المقدمة. وبينما تقر اللجنة بالعلاقة الوثيقة بين قطاع الأعمال والمعهد، وتقر بأهمية هذه الاجتماعات في تطوير المعهد وعلاقته بالقطاع، غير أنها لا ترى أن تركيز هذه الاجتماعات ينصب بصفة خاصة على البرنامج. وتلاحظ اللجنة أيضا أنَّ عددًا

من أعضاء مجلس إدارة المعهد من ذوي المناصب العليا داخل قطاع الأعمال، ومن ثمَّ فإنهم يقدمون أثناء اجتماعاتهم معلومات حول الاتجاه العام للسوق. ومع ذلك، ترى اللجنة أن هذا الأمر لا يغني عن الحاجة إلى اجراء دراسة لاستقراء سوق العمل المحلية، والإقليمية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على المركز أن يقوم بإجراء دراسة رسمية لتحديد احتياجات كل من سوق العمل المحلية، والإقليمية، سواء على المدى القريب أو البعيد؛ لضمان أن يكون البرنامج مواكبا للعصر، وملبيا لهذه الاحتياجات.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات التي تنظم عملية تقديم البرنامج، بالإضافة إلى وجود نظام للمراقبة يضمن اتباع البرنامج للَّوائح المنظمة لكل من المعهد والجامعة.
- وجود نظام إداري واضح لضمان الجودة يرتبط بالبرنامج، ويتم تنفيذه، ومراقبته، وتقييمه على نحو منتظم.
- أعضاء هيئة التدريس يظهرون مستوى عاليًا من الفهم والالتزام بجميع الإجراءات والممارسات الخاصة بضمان الجودة الداخلية فيما يتعلق بتقديم البرنامج.
- المراجعة السنوية الداخلية للبرنامج يتم تنفيذها بفاعلية، كما أنَّ التقارير الصادرة تعكس الأوضاع وتقوم بتقييمها، والاستفادة من الإجراءات التي يجب أنَّ يتم متابعتها من خلال اجتماعات مجلس الدراسات.
- يتم تجميع التغذية الراجعة من الطلبة بخصوص كل مقرر دراسي مرتين في كل فصل دراسي، واستخدام نتائجها للتحسين من البرنامج وطريقة تقديمه.
- المؤسسة تقوم بالربط بين خطة التنمية المهنية ونظام التقييم لتعزيز المهارات الشخصية والأكاديمية للموظفين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على مركز الدراسات الاكاديمية والتنفيذية القيام بما يلي:

- تعزيز القيادة الأكاديمية للبرنامج من خلال إدراج قيادة أكاديمية متخصصة في الصيرفه والدراسات المالية في الهيكل التنظيمي للمركز.

- استحداث وتصميم استبانات للحصول على تغذية راجعة من الخريجين وأرباب الأعمال بشأن البرنامج ومخرجاته.
- إنشاء قناة للتواصل مناسبة للتعاون الأكاديمي بين موظفي المعهد وموظفي الجامعة.
- إجراء دراسة استقراء رسمية لتحديد احتياجات كل من سوق العمل المحلية، والإقليمية سواء على المدى القريب أو البعيد؛ لضمان أن يكون البرنامج مواكبًا للعصر وملبيا لهذه الاحتياجات.

4.13 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2014، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إنَّ برنامج الدبلوم في الصيرفة والدراسات المالية المؤدي إلى بكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية، أوبكالوريوس في إدارة الأعمال والدراسات المالية الذي يطرحه معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "جدير بالثقة".